# بحث

# الثورة السورية والعدالة الانتقالية

مركز بحوث للدراسات
2012

مركز بحوث للدراسات
Bhooth Centre for Studies

## الفهرس

الفهرس ..... ٣
أولا: أهداف البحث ..... ٤
ثانيا: مصطلحات البحث ..... ٤
ثالثا: مقدمة ..... ٤
رابعا: في مفهوم العدالة الانتقالية ..... ٦
(معناها، مرتكزاتها، شروطها، مراحلها، تدرجها) ..... ٦
خامسا: معوقات تطبيق العدالة الانتقالية ..... ١٢
سادسا: تجارب تطبيق العدالة الانتقالية ..... ١٧
سابعا: العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي ..... ٢٤
ثامنا: الثورة السورية وحاجتها إلى العدالة الانتقالية ..... ٣٠
تاسعا: آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سورية ما بعد الأسد ..... ٣٦
عاشرا: النتائج ..... ٤٠
حادي عشر: التوصيات ..... ٤١
ثاني عشر: خاتمة ..... ٤١
ثالث عشر: المراجع ..... ٤١

## أولا: أهداف البحث

توضيح مفهوم العدالة الانتقالية وعناصرها.
مناقشة تجارب الدول في تحقيق العدالة الانتقالية.
مناقشة تجارب دول الربيع العربي في تحقيق العدالة الانتقالية.
مناقشة أهمية تحقيق العدالة الانتقالية في سورية بعد سقوط النظام.
اقتراح آليات لتحقيق العدالة الانتقالية في سورية بعد سقوط النظام.

## ثانيا: مصطلحات البحث

التحول الديمقراطي: (يشير مفهوم التحول الديمقراطي إلى التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، وهى عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية، والأهداف، والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة السياسية)[١]

المرحلة الانتقالية: الفترة الانتقالية هي فترة زمنية يتم تحديد وقتها وطولها حسب الحاجة عند الانتقال من نظام إلى أخر بشكل غير ديمقراطي أي بعيدا عن الانتخابات، وهذا يحدث عند وفاة رئيس أو سقوط نظام بثورة مدنية. وتتميز فترة الانتقال هذه بالتركيز على وضع دستور جديد وإصلاح قانوني ومؤسساتي للدولة والتجهيز لانتخابات ديمقراطية، وبعدها تتوقف هذه الفترة وندخل في مرحلة البناء الجديدة.)[٢]

الربيع العربي: هي الثورات التي حدثت في عدد من الدول العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠ وانتقلت بعدها إلى كل من مصر وليبيا واليمن وسورية، وسببت نوع من الحراك السياسي في دول أخرى مثل الأردن والمغرب.

## ثالثا: مقدمة

يقال في المثل الشعبي السوري:( الأسى ما بينتسى) ، ومن المعروف أننا نستطيع تلمس ملامح الوعي الجمعي للمجتمعات عن طريق أمثالها وقصصها الشعبية، و في علم النفس يقول عدد من علماء النفس أن التجارب المؤلمة تؤثر كثيرا في مستقبل الأفراد والمجتمعات إن لم يتم تجاوزها ومعالجتها، وهذا هو جوهر موضوع البحث الحالي، فالعدالة الانتقالية بآلياتها تسعى لكي تخلص المجتمعات قدر الإمكان من آثار التجارب المؤلمة التي مرت بها والانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني التي مورست على نطاق واسع لفترة قصيرة أو طويلة من عمر المجتمع، وهي انتقالية لأنها تطبق في المرحلة التي تبدأ فيها المجتمعات بالتغيير والانتقال من حالة الحرب إلى

---

[١] http://www.alamatonline.net/l3.php?id=9536

[٢] http://www.thaqafaonline.com/2011/08/blog-post_7961.html

السلم، أو من الديكتاتورية إلى الديمقراطية. ولذلك يبدو الموضوع غاية في الأهمية في مجتمعاتنا العربية التي دخلت مرحلة التغيير مع بدء ما يسمى ب(الربيع العربي)، نظرا إلى إرثها المثقل بممارسات أنظمة الحكم الدكتاتورية والانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان التي مورست بشكل ممنهج ومقنن في بعض الحالات ولعقود طويلة من الزمن، ولا يخفى على أحد أن سورية هي الحالة الأسوأ من بين الدول العربية إن لم يكن في التاريخ، في تدهور حالة حقوق الإنسان خلال العقود الطويلة لحكم عائلة الأسد، مضافا إليه الذاكرة الحية التي تكتب كل يوم بدماء الشهداء في الثورة السورية الأخيرة، وما يجعل ذاكرة الثورة السورية أكثر ألما أن السوريين يقتلون، ويغتصبون، ويسجنون، ويختفون قسريا، ويتعرضن لأقسى أنواع التعذيب، على مرأى ومسمع من العالم جميعه، لذلك فالحاجة إلى العدالة الانتقالية بعد سقوط النظام أمر في غاية الأهمية، كي يستطيع السوريون الاستشفاء ولو جزئيا من المناظر المرعبة والدم الذي لم ينقطع منذ بدء الثورة، فكما قال صلاح الدين الأيوبي لأبنائه: (إياكم والدم، فإن الدم لا يموت) ، بمعنى أنه لا يمحي من ذاكرة الإنسان. ولذلك كله كان هذا البحث للمساهمة في بحث موضوع العدالة الانتقالية بشكل عام وصولا إلى خصوصية الحالة السورية، وضرورة تطبيق آلياتها بعد سقوط النظام إن شاء الله.

## رابعا: في مفهوم العدالة الانتقالية

## (معناها، مرتكزاتها، شروطها، مراحلها، تدرجها)

### تعريف العدالة الانتقالية:

ظهر مصطلح العدالة الانتقالية بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أن عانى العالم من ويلات الحروب وذاقت الشعوب ظروفا قاسية على كافة المستويات، ورغم ذلك لم يبدأ تطبيق العدالة الانتقالية بشكل مكثف إلا في عقد السبعينيات من القرن الماضي، حيث تم تطبيقها ما يقارب ثلاثين حالة منذ ذلك الحين في كل من تشيلي والأرجنتين وبيرو والسلفادور ورواندا وسيراليون وجنوب إفريقيا وتيمور الشرقية وصربيا واليونان، وغيرهم.[٣]

و يبدو للباحث في مفهوم العدالة الانتقالية أنها مفهوم غير محدد تماما، أو على الأقل هنالك جزء من المفهوم ثابت وآخر غير محدد يتبع فيه الحالة التي تطبق فيها الحالة الانتقالية بكل سياقاتها التاريخية والثقافية، فالمحدد في مفهوم العدالة الانتقالية:

### أولا: الهدف

فالهدف من العدالة الانتقالية هو مساعدة الشعوب على معالجة الإرث الثقيل من انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت لها تلك الشعوب، والتأسيس لأمن مجتمعي مستقر طويل الأمد عن طريق اتخاذ التدابير التي تحول دون وقوع مثل تلك الانتهاكات في المستقبل.

### ثانيا: السياق الذي تطبق فيه العدالة الانتقالية

فالمفهوم مرتبط بالفترات الانتقالية، وهي تحديدا الفترات التي تنتقل فيها الشعوب من حالات النزاع والصراعات مثل الحروب الأهلية والطائفية والعرقية إلى حالة السلم، أو في حالات التحول من حكم الدكتاتوريات والنظام الشمولية إلى الحكم الديمقراطي.

أما ما هو غير ثابت من المفهوم فهو الآليات التي تطبق عن طريقها العدالة الانتقالية فهي ليست ثابتة تماما بمعنى أنها تعتمد في جانب كبير منها على نوع الانتهاكات التي تمت في الماضي وتعتمد أيضا على ثقافة الشعوب التي خضعت لتلك الانتهاكات وظروف المراحل الانتقالية وأولوياتها، إذ لم تكن الحالات ذاتها في تطبيق العدالة الانتقالية عبر التاريخ. وسيبدو ذلك أكثر وضوحا عندما نتطرق بالتفصيل للتجارب التاريخية التي طبقت العدالة الانتقالية.

---

[٣] أنظر د. عبد الحسين شعبان، (العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٨-١-٢٦. متاح على الرابط التالي: http://www.dctcrs.org/

وتعرف الأمم المتحدة العدالة الانتقالية بأنها: (كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة). [٤]

## مرتكزات العدالة الانتقالية:

تقوم العدالة الانتقالية على خمسة مرتكزات أساسية تحاول من خلالها المساهمة في تحقيق الانتقال الآمن للمجتمعات من الفترات التي جرى فيها انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان إلى مراحل أكثر سلاما وديمقراطية، وتتلخص هذه المرتكزات ب:

### أولا: المحاكمات

تعتبر المحاكمات المرتكز الأساسي للعدالة الانتقالية لما لها من أهمية كبرى في إعادة الثقة في سيادة القانون، وترميم العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة بشكل عام، كما تشكل المحاكمات رادعا لانتهاكات مستقبلية لحقوق الإنسان، فعندما تحاكم القيادات والأفراد التي مارست تلك الانتهاكات يرى الجميع أن لم يعد هنالك متسع لمزيد من القمع والظلم للمواطن وأن هنالك قانون يحمي هذا المواطن، وأن هذا القانون فوق الجميع.[٥]وهنالك عدد من الدول التي أجريت محاكمات من هذا النوع مثل الأرجنتين التي تعد أول دولة في العالم تحاكم قادة الجيش بسبب ممارساتهم انتهاكات لحقوق الإنسان(١٩٨٣)، والمحاكمات في تشيلي(١٩٩٠)، وفي عدد من دول القارة اللاتينية، وهنالك المحاكمات في يوغسلافيا السابقة وفي راوندا(١٩٩٤)، وغيرها، وفي المنطقة العربية هنالك محاكمة صدام حسين وإعدامه في عام(٢٠٠٦)، ومحاكمة مبارك ورموز نظامه بعد ثورة ٢٥ يناير في مصر، وصدور حكم غيابي بالمؤبد على الرئيس المخلوع بن علي في تونس(٢٠١٢).

وتجري المحاكمات إما محليا عن طريق المحاكم الوطنية داخل البلد الذي تمت فيه الانتهاكات، أو عن طريق محاكم دولية، وهنالك المحاكم المختلطة أو الهجينة التي تعمل تحت إشراف مشترك من الأمم المتحدة والدول التي وقعت فيها الانتهاكات، وقد برز هذا النوع الثالث من المحاكمات للجمع بين فوائد المتابعات المحلية(القرب الجغرافي والنفسي إلى الضحايا والأثر الإيجابي على مؤسسات الدولة المحلية)، وفوائد المشاركة الدولية(الموارد والموظفين والأمن)، وقد أقيمت مثل هذه المحاكم المختلطة في سيراليون، وهنالك نماذج خاصة منها أقيمت في تيمور الشرقية والبوسنة وكوسوفو. و يعتقد المتخصصون أن النموذج المختلط هو المرشح للانتشار في السنوات المقبلة.[٦]

---

[٤] سيادة القانون والعدالة الانتقالية، في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤، UN doc.S/2004/616فقرة٧.

[٥] أنظر http://www.arabtj.org/print1.php?idC=2&path=www.arabtj.org/news.php?idC=2

[٦] مقتطفات من وثيقة المركز الدولي للعدالة الانتقالية على الرابط الآتي: http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue14/Trials.aspx

## ثانيا: تقصي الحقائق

من الحقوق الأساسية للشعوب هو حقها في معرفة الحقائق وتفاصيل ما حدث من انتهاكات لأبنائها على يد أنظمة الحكم الاستبدادية ومعرفة المسئولين والمتورطين وحجم ونوع الانتهاكات التي حصلت على أيديهم لتوثيقها وتعريف الأجيال بها أيضا، لذلك فمن التدابير المهمة لتحقيق العدالة الانتقالية هو إنشاء لجان للحقيقة والتي (تعتمد عددا من خطوات التحقيق – حماية الأدلة، وجمع المحفوظات، ومقابلة الضحايا والشخصيات الفاعلة السياسية الرئيسية، والوصول إلى معلومات الدولة ونشرها، وإصدار التقارير والتوصيات.)[٧] ومن أشهر لجان الحقيقة تلك التي أقيمت في جنوب أفريقيا وسميت بلجان الحقيقة والمصالحة، والتي أصبحت النموذج الأكثر نجاحا للجان الحقيقة في العالم، كما أنشئت لجان حقيقة في كل من الأرجنتين وسيرلانكا وأوغندا سميت (لجان خاصة بالمختفين)، وفي هايتي والأكوادور سميت ب (لجان الحقيقة والعدالة)، وفي المغرب كان اسمها (هيئة الإنصاف والمصالحة).[٨]

## ثالثا: جبر الضرر

وتأتي مبادرات جبر الضرر بهدف معالجة ما حصل من أضرار بسبب الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وتكون على شكل تعويض عن الخسائر مما يساهم في تجاوز أثر الانتهاكات. وقد تستهدف تأهيل الضحايا وتأمين المستقبل الأفضل لهم، ويعتبر جبر الضرر اعتراف بان هؤلاء الضحايا لهم حقوق ولهم الحق بالمطالبة بالتعويض. ويأخذ التعويض أشكالا مختلفة مثل التعويض المادي، وتقديم ضمانات بعدم تكرار ما اقترف من انتهاكات، وتقديم الخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية وغيرها، كما يعتبر الاعتذار الرسمي والمعلن وإقامة احتفالات علنية من أجل إحياء الذكرى طرقا لجبر الضرر أيضا. وتعتبر تجارب سيراليون والمغرب وتشيلي من الأمثلة المهمة في جبر الضرر. [٩]

## رابعا: الإصلاح المؤسساتي

الإصلاح هو جوهر التغيير الإيجابي الذي تنشأ من أجله حركات التمرد والثورات ضد الأنظمة الظالمة والمستبدة، لذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التخطيط لإصلاح مؤسسات الدولة مباشرة بعد دخول المرحلة الانتقالية أو حتى قبل ذلك إذا استمر النزاع لمدة طويلة، فبدون إصلاح المؤسسات الفاسدة في الدولة والتخلص من الفاسدين والمتورطين بممارسة انتهاكات لحقوق الإنسان، إضافة إلى إعادة تأهيل الكوادر التي لم تتورط بالانتهاكات وتجهيزها للعمل ضمن مناخ التحول الديمقراطي والمعطيات الجديدة التي تشهدها الدولة، وعادة ما تكون الأولوية لإصلاح المؤسسات الأمنية

---

[٧] http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/truth-and-memory

[٨] أنظر رضوان زيادة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي، موجود على الرابط الآتي:
https://www.aswat.com/files/Transitional%20Justice%20Sur-Ar.pdf

[٩] أنظر http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/reparations

والشرطة التي في الأغلب تكون متورطة في انتهاكات ضد المواطنين، وفي كثير من الأحيان تكون مؤسسة الجيش أيضا متورطة عندما يكون جيشا ذو عقيدة وليس جيشا احترافيا يدافع عن أمن الدولة والمواطن، إنما يحافظ على أمن القادة السياسيين والنظام القائم، عندها يجب إصلاح مؤسسة الجيش أيضا.

### خامسا: حماية الذاكرة

وهي نوع من تكريم الضحايا وإعادة الاعتبار لهم والتخفيف عن ذويهم من جهة، ومن جهة أخرى فإنه نوع من حفظ الذاكرة الجماعية للشعوب عن طريق إقامة النصب التذكارية ونشاء المتاحف، فكل تمثال أو نصب تذكاري يحكي قصة من تلك التجاوزات والانتهاكات للأجيال القادمة، وكل متحف يقام لعرض صور الشهداء أو أعمالا فنية تخلدهم يعد شاهدا تاريخيا على ما حصل. ومن الأمثلة على ذلك متحف تيريزين في التشيك، ومتحف المقاطعة ٦ في جنوب أفريقيا، وموقع تيول سليتغ في كمبوديا الذي كان مركزا للتعذيب، وهناك جدار مايا لينز التذكاري في واشنطن الذي يحكي عن حرب فيتنام.[١٠]

وتعد المرتكزات السابقة مكملة لبعضها البعض حيث أنه لا يمكن أن تكون محاكمات مثلا دون الاعتماد على جهود لجان الحقيقة، كما يعتمد كل من الإصلاح المؤسسي وجبر الضرر وآليات حفظ الذاكرة على نتائج المحاكمات وعمل لجان الحقيقة، ويعد كشف الحقائق نوع من جبر الضرر، وهكذا نجد أنها مرتكزات متداخلة من حيث الهدف ومن حيث اعتمادية كل منها على البقية. ومن الجدير بالذكر القول أن العدالة الانتقالية عملية متدرجة تحتاج إلى وقت طويل، كما تحتاج إلى تكاتف جهود مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين وليس فقط الهيئات التي تقام من أجل العدالة الانتقالية. [١١]

## ب- شروطها، مراحلها تدرجها:

### شروطها:

هنالك ثلاثة شروط أساسية لانطلاق مشروع العدالة الانتقالية في أي بلد[١٢]:

أولا: توفر الإرادة في الإصلاح، فدون وجود إرادة حقيقية للإصلاح لدى الحكومة أو من يقود المرحلة الانتقالية، لن يكون هنالك إنجاز فعلي، لأن المعيقات ستكون من الجهات العليا وستكون العدالة الانتقالية مشروعا مفرغا من مضمونه قد يقوم السياسيون باستغلاله في خطاباتهم

---

[١٠] أنظر رضوان زيادة، مرجع سابق.

[١١] أنظر http://www.alchourouk.com/Ar/pdf.php?code=517474

[١٢] بالاستفادة من سمير ديلو، برنامج المنبر السياسي:العدالة الانتقالية، قناة الوطنية التونسية.

وحجبهم فقط، أما إذا كانت الإرادة صادقة في تحقيق العدالة الانتقالية فإن ذلك يسهل اجراءات العدالة الانتقالية ويدعم تحقيقها لأهدافها لأن الدولة بإمكانياتها ستكون راعية للمشروع.

ثانيا: تحويل الإرادة في الإصلاح إلى إجراءات عاجلة للبدء في العملية طويلة الأمد لتحقيق العدالة الانتقالية، إذ لا يمكن للشعب أن يقتنع أن هنالك إرادة صادقة من حكومته إلا إذا رأى تحقيق الإرادة عن طريق الخطوات والإجراءات التطبيقية.

ثالثا: أن لا يكون هنالك بقايا من الشخصيات التي تنتمي إلى الماضي الذي ارتكبت فيه الانتهاكات موجودة في القطاعات والمؤسسات التي تخضع لمشروع العدالة الانتقالية، لان مثل تلك العناصر ستعيق انطلاق مسار العدالة الانتقالية وتحقيقه لأهدافه.

## مراحلها وتدرجها:

ليس هنالك مراحل معينة ملزمة في تسلسلها لتطبيق العدالة الانتقالية، إذ أنه في الأغلب تكون خطوات تطبيقها متزامنة مع بعضها البعض بحيث أن تقدم كل خطوة يدعم الأخرى ويكمل من عملها، ولكن يمكننا أن نضع تصورا تقريبيا لمراحل تطبيق العدالة الانتقالية كالآتي[١٣]:

مرحلة انطلاق مشروع العدالة الانتقالية: وهي الفترة الأصعب في المشروع لما تتضمن من تجاذبات وجدل يدور بين جميع الأطراف المعنية بتطبيق العدالة الانتقالية بدءا من الدولة ومؤسساتها، ومرورا بالهيئات التي من المفترض تشكلها لاستلام الجانب العملي لآليات العدالة الانتقالية، ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية المعنية بموضوع العدالة الانتقالية، وانتهاء بضحايا الانتهاكات المتنوعة في الماضي، ومرتكبي تلك الجرائم أيضا، إذ أنها عملية مخاض مليئة بالمحاذير والمعيقات، وقد تظهر العديد من العوامل والمعطيات التي لم يحسب لها حساب قبل ذلك، لذلك يجد بعض الباحثين أن على الجهات المسئولة عن تطبيق العدالة التروي في هذه المرحلة وعدم الاستعجال، لأن انطلاقتها المبكرة تضر بمسار العدالة الانتقالية أكثر مما تفيده حسب رأيهم، إذ يجادلون أنه بالاعتماد على تجارب العدالة الانتقالية في العالم فإن الانطلاقات المبكرة للعدالة الانتقالية قد تترافق مع عدم توفر المهدات والمكونات والعوامل التي من المفترض توفرها لإنجاح مسار العدالة الانتقالية، إذ لابد أن تهدأ النفوس في المجتمعات التي تمر بالتغيير، ومن بعدها يتم اتخاذ الخطوات من أجل الإصلاح المؤسسي والهيكلي.

تفعيل آليات العدالة الانتقالية بالتزامن مع بعضها البعض: وذلك بحسب أولويات كل حالة، إلا أن لجان تقصي الحقائق تكون ذات أهمية قصوى في معظم تجارب العدالة الانتقالية، إذ من الممكن اعتبارها الأساس الذي يعتمد عليه مدى نجاح مسار العدالة الانتقالية، إذ أن كشف الحقائق يدعم المحاكمات إذ يزودها بالمعلومات، كما انه يساعد في معرفة الكيفية الأفضل لجبر الضرر ومن هم الناس الأكثر أولوية، وبالطبع دون كشف الحقائق لن نستطيع تدوين الذاكرة

---

[١٣] بالاستفادة من سمير ديلو، المرجع السابق.

وإدخالها إلى التاريخ الذي يشكل وعي الأجيال القادمة. لذلك ففي هذه المرحلة يسير بخطى متزامنة تقريبا تطبيق آليات العدالة الانتقالية.

المصالحة: من المفروض أن تأتي المصالحة في آخر المراحل بعد أن تكشف الحقائق ويعطي كل ذي حق حقه، إذ لابد من المصالحة من أجل دعم السلم المجتمعي، ولابد أن تأتي في المرحلة الأخيرة حتى لا تذهب حقوق الناس، ويبقى إحساس الظلم لديهم، وهو ما يؤثر ليس عليهم فقط وإنما على امن المجتمع واستقراره لفترات طويلة.

إذن فالعدالة الانتقالية عملية معقدة وفيها تداخلات كثيرة بين الآليات المستخدمة، كما أنها تخضع لظروف التجربة وخصوصيتها الثقافية والسياسية وطبيعة المرحلة الانتقالية التي سيبدأ خلالها تطبيق العدالة الانتقالية.

## خامسا: معوقات تطبيق العدالة الانتقالية

إن طبيعة المراحل الانتقالية التي يتحقق خلالها التحول الديمقراطي تفرض جملة من العوائق لا يمكن تجنبها بشكل كامل، فبحسب هنتغتون(١٩٩١) فإن عملية التحول الديمقراطي الناتجة عن ثورة شعبية، وهي ما أطلق عليها هنتغتون (نمط الإحلال) من بين أنماط التحول الديمقراطي، والتي تمثل نمط تحول في دول الربيع العربي، لا تؤدي إلى عملية تحول ديمقراطي مستقرة-على الأقل في المرحلة الأولى- وذلك لعدم وجود مواثيق واتفاقيات خلال المرحلة الانتقالية، الأمر الذي قد يعيق أو يؤخر ظهور مناخ سياسي معتدل والدخول في عملية التصالح الأمر اللازم لترسيخ الديمقراطية.[١٤] وكون المرحلة الانتقالية تجمع بين خصائص النظام السابق والنظام المأمول [١٥]، فإن ذلك قد يعرض آليات العدالة الانتقالية إلى الفشل أو الإحباط من قبل فلول النظام السابق والقوى التي كانت تدعمه في السابق والفئات التي تضررت مصالحها مع نجاح الثورة.

إذ لا بد أن يتأثر مسار العدالة الانتقالية سلبا عندما تكون الدولة بعد الثورة لديها مؤسسات ضعيفة ومتهالكة بسبب تراكم سلوك النظام السابق غير البناء على أقل تقدير، وبسبب تأثرها بسلوك النظام التدميري أثناء الثورة، كما أن الحالة الأمنية بعد سقوط الأنظمة مباشرة لا بد أن يشوبها بعض الفوضى والقلاقل التي يحاول من خلالها بقايا النظام السابق زعزعة الأمن والقيام بثورة مضادة وتكون فترة ما بعد الثورة مباشرة أخصب أنشط الفترات للقوى التخريبية للانتقام واستغلال حالة السيولة وضعف القبضة التي تكون فيها الدولة.

كما أن تنفيذ آليات العدالة الانتقالية بحاجة إلى موارد مادية وبشرية، ومن المعلوم أن موارد الدولة تكون مستنزفة بعد الثورات خصوصا الثورات التي يستخدم فيها الكفاح المسلح من أجل إسقاط الدكتاتوريات، لأن النظم الدكتاتورية مستعدة لإنهاك الدولة واستنزاف مواردها من أجل البقاء في الحكم. وإن التيارات السياسية والاجتماعية المنقسمة والمتناحرة في بعض الأحيان من المؤكد ستؤثر بشكل مباشر على مسار العدالة الانتقالية، ففي المجتمعات التي أقصيت فيها القوى السياسية لفترات طويلة بسبب الدكتاتوريات، لابد أنها سترجع بروح تنافسية وتزاحم لإحراز مكاسب معينة بعد فترات التهميش والحرمان من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وهذه التجاذبات تركز جهود تلك التيارات على تحقيق مصالحها الذاتية دون الأخذ بعين الاعتبار مدى تعارضها أو تأثيرها على المصلحة الوطنية ومدى دعمها أو إعاقتها لمسار العدالة الانتقالية. بالإضافة إلى أن القوى السياسية التي ستقود المرحلة الانتقالية لابد أنها ستكون حديثة العهد بالعمل

---

[١٤] أنظر عبد المعطي ذكي إبراهيم، المرحلة الانتقالية دراسة تحليلية، موجودة على الرابط http://www.alamatonline.net/l3.php?id=9536

[١٥] أنظر المرجع السابق.

السياسي في إدارة شؤون الدولة، وبالخبرة القانونية اللازمة لتطبيق وتحقيق أهداف ومفاهيم العدالة الانتقالية.[١٦]

## معوقات تطبيق العدالة الانتقالية في سورية

### الطائفية:

تحتاج العدالة الانتقالية إلى اجواء آمنة وإلى تعاون مجتمعي وطني من قبل مختلف الاطياف والتكوينات المجتمعية، كي يستطيع القائمون على تطبيق آليات العدالة الانتقالية العمل بحرية وتحقيق النتائج المرجوة أو على الأقل أفضل ما يمكن تحقيقه. وحيث أننا لا نعلم على وجه التحديد الوجه الذي ستكون عليه سورية بعد انتهاء الثورة، ومستقبل البعد الطائفي في سورية بعد انهيار النظام الحالي، فإننا لا نستطيع استبعاد الاحتمال الذي يرجح قيام اقتتال طائفي إن لم يكن حربا أهلية كما يدعي البعض، فالنزعات الطائفية حتى وإن لم تكن أصيلة في تركيبة المجتمع السوري إلا أن النظام بكل ما فعله في العقود الماضية وتغذيته للتفكك المجتمعي الطائفي، مضافا إليه الجهود التي سيوجهها بقايا النظام في حال سقوطه في سبيل تأجيج المشاعر الطائفية والدفع باتجاه اقتتال يستمد وقوده شرخ المجتمع السوري طائفيا، فقد تنساق الأقليات خوفا على وجودها خلف الدعاوى التي يطلقها النظام هنا وهناك بأنه النظام الحامي للأقليات والضامن لأمنها من اضطهاد الأغلبية السنية التي يحاول ان يشوه صورتها ويدعي أنها متطرفة وعنيفة تجاه الأقليات. وعندما نفكر في عاملين اولهما ان السلاح بعد الثورة من غير المتوقع ان يكون منضبطا وبالتالي هنالك احتمالات بقيام ميليشيات وتكوينات تستخدم السلاح، حيث من المحتمل أن ينتشر السلاح بشكل غير منضبط في المرحلة الانتقالية في سورية. وثانيهما أن الناس في أغلبهم لا يملكون الوعي الكافي لإعمال آراء النخب السياسية في ضرورة نبذ الطائفية، والدخول بقلوب وعقول صافية من أجل تحقيق وحدة المجتمع السوري وإدماج جميع مكوناته ضمن الهوية الوطنية لسورية المستقبل، فمهما كانت النخب السياسية على قدر من الحكمة والإدراك والتحليل العميق لوضع سورية، لا يستطيع المجتمع مجاراتها في ذلك، وفي النهاية، فإن المجتمع وعامة الناس يعتبرون عاملا حاسما في معادلات الوضع السوري بعد الثورة. وبناء على ما سبق فإن الطائفية بدرجة أو بأخرى ستكون عائقا في سبيل تحقيق العدالة الانتقالية لأهدافها في سورية في المرحلة الانتقالية لما ستؤدي إليه النزعات الطائفية من عنف على المستوى المجتمعي والمباشر الذي من شأنه جعل مهمة اللجان والهيئات المسؤولة عن تطبيق آليات العدالة الانتقالية اكثر صعوبة، إذ يصعب حينها التعاون من قبل الجهات الطائفية مع تلك اللجان، ويصعب مع ذلك كشف الحقائق، كما سيصعب ايضا ملاحقة المتورطين بانتهاكات لحقوق الإنسان إذا كانت طائفتهم تحميهم، وقد يظهر تساؤل حول ولاء

---

[١٦] بالاستفادة من زياد عبد التواب، القوانين المتعلقة بالعزل السياسي والعدالة الانتقالية، ص٤ ، وقراءات الباحثة.

وتبعية الهيئات القائمة على تنفيذ العدالة الانتقالية، وستنشأ بالضرورة كثير من التعقيدات التي ستصب كلها في إعاقة مسار العدالة الانتقالية في سورية بعد الثورة. لذلك فمن غير المبالغ فيه أن نستنتج بأن الطائفية في حال لم يتم التعامل معها وضبطها في المجتمع السوري بعد انهيار النظام الحالي، ستكون اكبر عائق في وجه تطبيق العدالة الانتقالية.

## العامل الكردي:

يتلخص العامل الكردي الذي من الممكن أن يعيق تطبيق العدالة الانتقالية بعد سقوط النظام في سورية في النزعة الانفصالية لدى القومية الكردية، ومدى ما سيتمظهر من تعصب ضد العرب من السوريين، فالعوامل الإنسانية التي تتفاعل داخل الكردي في سورية لا يمكن التنبؤ تماما بما يمكن أن تتمخض بعد سقوط النظام وبدء المرحلة الانتقالية وكل ظروفها الحرجة والأجواء غير الواضحة وغير المنضبطة التي من الممكن أن تتيح المجال للعاقل وغير العاقل أن يدلي بدلوه ولا نعلم ماذا سنواجه عندها، لذلك فالفرصة تاريخية لأكراد سورية لتحقيق ما يحلم به فئة غير قليلة من الأكراد لإقامة وطن كردي مستقل أو إقامة فيدرالية في سورية يحصل من خلالها الأكراد على حقوقهم التي طالما طالبوا بها وأقلها حل لمشكلة المكتومين، فعدد الأكراد في سورية تقريبا (٣,٥)مليون أي ما نسبته( ١٥,٥%) من الشعب السوري، لذلك فتغذية النزعات الانفصالية لديهم وتحريك مشاعرهم تجاه إنشاء وطن خاص بهم، وفرصتهم برد اعتبارهم انتقاما لعقود الاضطهاد والتهميش التي تعرضوا لها من شأنه إذا ما مورس بشكل منظم أن يحدث بلبلة في المجتمع وفي الحياة السياسية الوليدة، وسيشكل إذا ما تنامى عائقا لا يستهان به في تعطيل مسار العدالة الانتقالية سواء من خلال تأثيره على زعزعة الأمن، أو من خلال تشكل توجهات لدى الأكراد رافضة للتعاون مع الهيئات التي تتولى تطبيق آليات العدالة الانتقالية على اعتبار ان الأكراد حالة خاصة ولابد أن يتم التعاطي معهم بشكل مختلف لقد لا يكون –برأيي بعض الأكراد- من اختصاص هيئات العدالة الانتقالية إنما قد يقومون بممارسة العمل السياسي لتحقيق العدالة لقضيتهم وبأنفسهم.

## الثارات الشخصية:

إن ما يحصل خلال الثورة السورية من انتهاكات لحقوق الإنسان واجتراء على كرامة الإنسان بكل الأشكال البشعة والمهينة والوحشية، تكفي لكي تولد جراحات لدى شريحة واسعة من السوريين الذي وقعوا ضحايا لممارسات النظام، فمن الأرجح أن الغالبية العظمى من العائلات السورية تعرضت لأذى مباشر فمنهم من لديهم أقرباء فقدوا حياتهم في هذه الثورة، ومنهم المختفين قسريا، والمعتقلين، ومنهم من تعرض لإعاقات دائمة أو أمراض نفسية بسبب ظروف الثورة. ولذلك فمهما بذل الناشطون من جهد في توعية المجتمع وتهدئته، فإن المرحلة الانتقالية لن تكون خالية من السلوك الثأري والانتقامي من الجهتين، فهنالك من سيسارع إلى الانتقام بأية طريقة من النظام وأعوانه ومن تبقى منهم، وفي المقابل ستكون الاحقاد على أشدها لدى فلول النظام. وإن هذا الجو

المشحون بالضرورة سيعيق مسار العدالة الانتقالية التي من المفترض أن تكون هيئاتها هي المعنية بمساءلة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات في مرحلة الدكتاتورية، وفي تحقيق المصالحة الوطنية التي تتضرر بشكل مباشر من الثارات الشخصية والعمليات الانتقامية الفوضوية.

## فظائع جرائم النظام وشبيحته:

إن غولا كالنظام السوري الأسدي لا يتوقع منه أن يختفي بسرعة فور سقوطه، فذلك النظام الذي أكل وشرب وتضخم على حساب الشعب السوري لن يترك المرتع الذي استحله لما يزيد عن الأربعة قرون، ولن يترك أولئك الثوار ومن يدعمهم-الذين زعزعوا أمنه ونالوا منه- في شأنهم دون أن يحاول مهما كانت محاولاته محدودة التأ ثير أن ينتقم لنفسه، وأن يعطل عليهم استشفاءهم وترميمهم للخراب الذي لحق بسورية الوطن والشعب بسبب النظام المستبد، لذلك من المتوقع أن يحرك النظام بعد سقوطه الفلول وما تبقى من أتباعه والمتضررين من سقوطه من أجل الانتقام من قوى الثورة ولإحباط اي مشروع بناء لسورية، وقد تطال أعمالهم تهديد العاملين ضمن الهيئات الناظمة لمسار العدالة الانتقالية، أو في أقل تقدير تشتت جهودهم وتجعلهم يعملون في جو مشحون وقلق.

## طغيان المنتصر في القديم والحديث:

الطغيان في اللغة هو تجاوز الحد، وما نعنيه بطغيان المنتصر هنا هو تجاوز الحد في استخدام السلطة التي يكتسبها الطرف الذي انتصر بعد صراع أو حرب أو تنافس، واستخدام السلطة من أجل تحقيق مصالح جهوية تخدم الطرف المنتصر ومن لديه مصالح معه وتعمل بشكل منهجي على تكريس نفوذ المنتصر سياسيا واقتصاديا وثقافيا في الوقت الذي تتعرض فيها أطراف أخرى للتهميش والإقصاء في أقل تقدير، وقد تتعرض إلى انتهاكات جسيمة قد تطال حقوقهم الأساسية في أحيان أخرى، والشواهد في التاريخ كثيرة، فالتاريخ البشري هو تاريخ الصراعات بين أمم وبين جهات من أجل السلطة وتوسيع مناطق النفوذ، أو استرداد السيطرة والنفوذ على مناطق مستلبة، ولم يدخر الإنسان خلال كل هذه الصراعات طريقة للأذى والانتقام والقتل والتنكيل إلا وقام بها من أجل تحقيق أهدافه في بسط وتكريس نفوذه، وكل ذلك من أجل السلطة، فالسلطة فتنة، ويقال أنه آخر ما يخرج من نفس الزاهد هو حب السلطة، فما بالنا بالناس العاديين.

وإذا أخذنا القرن العشرين والحادي والعشرين كمثال تاريخي للتحدث عن طغيان المنتصر، نجد أن الحرب العالمية الأولى والثانية ونتائجهما على العالم مازالت حتى اللحظة تشكل مثالا حيا لذلك. فالدول المنتصرة في الحرب العالمية (بريطانيا وفرنسا وروسيا) وقعت على معاهدة فرساي(١٩١٩\١٩٢٠) مع القوى الأساسية التي خسرت في الحرب( ألمانيا والنمسا والمجر والدولة العثمانية وبلغاريا)، واسدل الستار بعد ذلك على الحرب، إلا أن المعاهدة وضعت قيودا صارمة على القوى العسكرية في ألمانيا الطرف الخاسر في الحرب، وحملتها مسئولية الحرب، وفرضت عليها تقديم

التعويضات للجهات التي تضررت من الحرب، مما أدى إلى إرهاقها اقتصاديا، ونتج عنه امتعاض شديد من جانب الألمان الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب عالمية ثانية على يد هتلر، الأمر الذي توقع حدوثه العديد بسبب عدم الإنصاف الذي طال ألمانيا فقط بسبب أنها الطرف الخاسر في المعادلة الدولية آنذاك.[١٧] مما يجعلنا نستنتج هنا أن عدم تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية في الفترة مابعد الحروب والصراعات لا يؤدي إلى استقرار بين القوى التي كانت متصارعة، فاستغلال المنتصر لقوته فقط دون الأخذ بعين الاعتبار القيم الإنسانية مثل العدالة والحرية والكرامة لجميع الأطراف، من شأنه أن يؤجج الصراع مرة أخرى وإن كان بعد عشرين سنة كما حدث فعلا واشتعلت الحرب العالمية الثانية.

وأتت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وعم الدمار العالم كله، وذهب ضحايا بأعداد هائلة يصل تقديرهم إلى ٥٠ مليون، إضافة إلى الخسائر في البنى التحتية والمنشآت في الدول التي اشتركت في الحرب، وانتهت الحرب بفوز الحلفاء وهي بريطانيا، وفرنسا، والصين، وروسيا، وانضمت إليهم فيما بعد الولايات المتحدة، على دول المحور وهي بشكل أساسي ألمانيا، وإيطاليا، واليابان. وقد تأسست الأمم المتحدة في (١٩٤٥) بعد انتهاء الحرب بديلا عن عصبة الأمم التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى والتي كانت تهدف للحفاظ على السلام وفشلت في تحقيق ذلك، و تعتبر الأمم المتحدة فاتحة الجهود لتشكيل القانون الدولي، إذ تتشكل الأمم المتحدة من الجمعية العامة أولا والتي تضم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعتبر قراراتها توصيات غير ملزمة، ومجلس الأمن ثانيا والذي يتكون من خمسة دول دائمة العضوية، ودول أخرى غير دائمة العضوية، وتعد قرارات مجلس الأمن ملزمة، ولكن الثغرة في هذا الكيان الدولي أن الدول الخمس لها حق الفيتو وهو ابداء الاعتراض ومن دون إبداء الأسباب، وينقض الفيتو قرار مجلس الأمن ويجعله غير نافذ، ومن المعروف أن هذه الدول الخمس هي ذاتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وهو ما يشكل مثالا صارخا على طغيان المنتصر الذي ما يزال ساريا إلى هذه اللحظة حيث يعاني العالم وبالذات بعض المناطق التي تسودها صراعات من عدم قدرة المجتمع الدولي على مساعدة الطرف المظلوم بسبب دعم إحدى الدول الخمس للطرف الظالم، وهو ما يكرس طغيان القوة مقابل تدهور الحرص على تحقيق العدالة التي تعتبر أحد أهم القيم الإنسانية.[١٨] إذ أنه منذ نشأة الأمم المتحدة تم استخدام الفيتو من قبل الاتحاد السوفياتي ١٢٣ مرة، ومن قبل الولايات المتحدة ٧٦ مرة، وبريطانيا ٣٢ مرة، وفرنسا ١٨ مرة، و استخدمته الصين ٧ مرات.[١٩]وقد استخدم الفيتو لدعم الكيان الصهيوني من قبل أمريكا عدة مرات، واستخدمته كل دول من الدول الخمس من اجل تحقيق مصالحها ودعم حلفائها، وليس

---

[١٧] أنظر معاهدة فرساي، ويكيبيديا و فيلم وثائقي عن الحرب العالمية الأولى، اليوتيوب.

[١٨] أنظر الامم المتحدة، و قوات الحلفاء، ودول المحور ، ويكيبيديا ; و موقع جريدة البينة .

[١٩] حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، ويكيبيديا (أغسطس ٢٠١٢).

من اجل مبدأ إنساني أو من اجل تحقيق العدالة، فكل ما يملكه هؤلاء الخمس هو انتصارهم في الحرب العالمية الثانية وقيامهم بدفع نصف ميزانية الأمم المتحدة، هم يملكون المال والقوة ولكنهم بالتأكيد لا يملكون الشرعية القانونية والأخلاقية، ومازال مسلسل الفيتو مستمرا ولنا في الثورة السورية مثالا واضحا على الفيتو غير المنصف الذي استخدمته كل من الصين وروسيا ثلاث مرات من اجل دعم نظام الأسد، وعطلت قرار مجلس الامن ضد سورية الذي كان من شانه إذا ماقد أن يسقط نظام بشار الأسد.

## سادسا: تجارب تطبيق العدالة الانتقالية

### في المأثور:

لنا في التاريخ الإسلامي أمثلة كثيرة على تطبيق عملي لمبادئ العدالة الانتقالية مع فارق انها لم تكن تسمى بهذا الاسم في ذلك الزمان، فمنذ عهد الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، إلى عهد الخلافة الراشدة إلى العصور الإسلامية التي ازدهر فيها الإسلام، ونجد أن الأمثلة لا تتوقف على الكيفية التي يتعامل فيها الإسلام المنتصر مع اعدائه ومع المهزومين، فنرى التسامح حينا والشدة حينا، كما نجد امثلة عديدة على جبر الضرر ومحاسبة الظالمين، والمواثيق والعهود التي تؤسس للمصالحة داخل كيان الدولة الإسلامية، ونجد أيضا الطرق الإنسانية في التعامل مع أسرى الحرب.

تعتبر غزوة بدر من الامثلة على سياسة المنتصر في الإسلام والعدالة التي يتوخاها حتى عند التعامل مع الأعداء، ولم تكن حينها لا اتفاقيات جنيف ولا أية اتفاقيات دولية ومعاهدات ملزمة، إنما كانت الأخلاق والمبادئ الإسلامية التي يتحلى بها الرسول صلى الله عليه وسلم ومن معه من رجال مؤمنين هي الملزمة، فبعد أن حقق المسلمين في بدر(٢هـ) أول نصر للمسلمين وتعتبر الغزوة التي قلبت موازين القوى بين الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمين من جهة وقريش ومن معها من جهة أخرى، لذلك سميت هذه الغزوة بالفرقان لأنها فرقت بين الحق والباطل، ورغم ذلك لم يغتنم المسلمون الفرصة للاقتصاص والانتقام من أسرى قريش بعد الحرب على ما فعلوه بهم في مكة من تعذيب وتضييق، إنما فعلوا ما تقتضيه المصلحة وما تمليه عليهم، بحيث طلب الرسول صلى الله عليه وسلم الفدية لقاء فك الأسر في كثير من الأحيان، كما أن الفقراء من الأسرى ممن يتقنون القراءة والكتابة طلب الرسول صلى الله عليه وسلم منهم أن يعلم كل واحد منهم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة لقاء فك أسره، وهنالك عدد من الأسرى أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهم إذ قدر الرسول عليه الصلاة والسلام حينها أن لابد من قتلهم لما اقترفوه في حق المسلمين ولما قد يتسببوا به من أذى وضرر في حال تم تقديم فديتهم، وفك أسرهم. وقد كان الرسول عليه الصلاة والسلام يوصي المسلمين: (استوصوا بالأسارى خيرا)، فما يكون منهم إلا أن ينفذوا وصيته ويعاملونهم معاملة حسنة رغم كل ما عانوه بسببهم في السابق.

وبعد غزوة بدر قويت شوكة المسلمين، فالانتصار الذي حققوه جعلهم قوة اعتبارية بين قبائل العرب، ولكن لم يكن الرسول صلى الله عليه وسلم بعد قادرا على نشر دعوته بسبب قريش وعلاقاتها مع القبائل، فقرر أن يخطو خطوة نوعية كي يصل إلى تلك القبائل بحرية ويدعوها للإسلام، فكان صلح الحديبية في(٦هـ) عندما قرر الرسول عليه الصلاة والسلام أن يذهب إلى مكة معتمرا هو والمسلمين ليتفق مع قريش على صيغة للتفاهم، وبعد المفاوضات عقد صلح الحديبية، فأقيمت هدنة بين قريش والرسول عليه الصلاة والسلام لمدة (١٠) سنوات، فتمكن الرسول عليه الصلاة والسلام بسبب الصلح من نشر الدعوة بين قبائل العرب دون أن تتعرض قريش له أو للقبائل التي استجابت لدعوته بأذى، ونجد هنا كيف أن الرسول الكريم لم يلجأ للقوة -رغم أنه يستطيع استخدامها- من أجل نشر الدعوة بل كان الحلول السلمية والتفاوض وعقد الصلح هو الحل الذي عمل عليه الرسول عليه الصلاة والسلام، وبذل جهده من اجل إنجاحه، وسيتأكد هذا المبدأ السامي في الإسلام أكثر بعد سنتين من صلح الحديبية في فتح مكة (٨هـ) عندما نقضت قريش عهدها من الرسول عليه الصلاة والسلام، فجمع الجيش وكان حينها قد بلغ عشرة آلاف مقاتل، وخرج لفتح مكة ولكن دون أن يعلن وجهته للجيش حتى لا تنتشر الأخبار وتصل إلى مكة فتستعد للقتال وذلك ليس خوفا من عدتهم وعتادهم ولكن كي يدخل مكة دون قتال ويحقن الدماء من الطرفين، وبذلك يكون أيضا قد كرس مبدأ أساسيا في الإسلام وهو السلام، فرغم أن الرسول عليه الصلاة والسلام والمسلمين كانوا أقوياء إلى درجة أن قال عنه أبو سفيان عندما رأى الجيش لعم الرسول صلى الله عليه وسلم العباس المقولة الشهيرة: (لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيما) ، فرد عليه العباس: (ويحك يا أبا سفيان، إنها النبوة) قال: (فنعم ذا)، وكانت قوة قريش واهنة حينها، وقد كانت الفرصة مواتية للانقضاض عليهم ومعاقبتهم على ما فعلوه بالرسول عليه الصلاة والسلام وصحابته، إلا أن أخلاق الإسلام تجلت في التسامح والعفو عند المقدرة والرأفة عندما فتحت مكة إذ دخل عليه الصلاة والسلام، وأعلن العفو عن أهل مكة، وخاطبهم قائلا: (ما تظنون أني فاعل بكم)، فقالوا: (أخ كريم وابن أخ كريم)، فرد عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا تثريب عليكم اليوم يغفر الله لكم). وبذلك حقن الدماء ومنع السبي وأبقى المصالح والأموال لأصحابها، وليس أعظم من هذا مثالا على سلوك المنتصر العادل والمتسامح .إلا أننا لابد أن نذكر هنا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أعلن منح الأمان لأهل مكة جميعا إلا أربعة رجال وامرأتين أباح دمهم، فقد كان لكل منهم سببا في إباحة دمه، وقد أمر الرسول صلى الله عليه وسلم بقتلهم حتى لو كانوا متعلقين بأستار الكعبة، وهو نوع من المحاسبة لمن تسببوا بضرر كبير للإسلام والمسلمين من جهة، وهو قد يكون نوع من الردع لمن تسول له نفسه من أهل مكة إلحاق الضرر بالإسلام بأي شكل. فبذلك يكون المنتصر عادلا متسامحا عفوا ولكن في نفس الوقت شديدا حتى يأمن جانب ضعاف النفس ومن قد يستغلون هذا المعاملة الحسنة في تدبير أعمال ضد الإسلام والمسلمين.

وقد نهج الخلفاء الراشدون النهج نفسه في معاملة أهل المدن التي وصلتها الفتوحات الإسلامية، وإذا كنا سنأخذ مثالا واضحا على هذا، فليس غير العهدة العمرية التي عقدها عمر مع بطريارك القدس بعد حصار المسلمين للقدس وفتحها سنة( ١٦ هـ)، وهي بمثابة اتفاقية للصلح ومازالت حتى الآن محفوظة في كنيسة القيامة في القدس، وقد عمل المسلمون على تطبيقها منذ ذلك الوقت إلى حين سقوط فلسطين في أيدي الإنجليز (١٩١٧م). وقد نصت العهدة العمرية على الآتي: (هذا ما أعطى عبد الله أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أمانا لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبناهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم، ولا تهدم، ولا ينتقص منها، ولا من خيرها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بإيلياء (القدس) معهم أحد من اليهود وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فهو آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلي بيعهم وصليبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم وعلى بيعهم وعلى صليبهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان فيها من أهل الأرض، فمن شاء منهم قعد وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصدوا حصادهم. على ما في الكتاب عهد الله وذمة الخفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم الجزية.)[٢٠] وقد فرضت الجزية حينها على القادر على القتال لا تدفعها المرأة ولا الطفل والكبير في السن ولا المعتكف للعبادة ولا من حدث له شئ يعيقه عن القتال، وقد كانت حينها دينارا واحدا، وكانت الزكاة المفروضة على المسلمين أكثر من ذلك[٢١].

وقد ضرب صلاح الدين الأيوبي مثالا في العفو والمسامحة وعدالة المنتصر، عندما فتح القدس مرة اخرى في عصره بعد أن استولى عليها الصليبيون ونكلوا بأهلها وبالمسلمين، فعندما خرج صلاح الدين الأيوبي بجيشه إلى القدس حاول في البداية دخولها دون قتال، إذ أرسل حينها للفارس الذي كان يتولى شؤونها في غياب الملك، ان يسلمهم المدينة ولكنه لم يفعل خوفا من أن ينكل المسلمون بالمسيحيين انتقاما منهم. فاضطر صلاح الدين لقتالهم وقد كان قتالا شرسا استسلم بعده الصليبيون مقابل أن يتم العفو عنهم، وقام صلاح الدين بإطلاق سراحهم مقابل ١٠ دنانير عن الرجل، و٥ عن المرأة، ودينارين عن الطفل، كما أن الفقراء منهم من لم يستطيعوا الدفع سمح لهم بمغادرة المدينة دون فدية، فصلاح الدين القائد الشديد الذي استمر يقاتل ١٦ عاما، كان العفو

---

[٢٠] http://www.muadi.com/Falasteen/artikel/alomaria.htm

[٢١] أنظر د.راغب السرجاني، خط الزمن، العهدة العمرية، http://www.youtube.com/watch?v=5iTLjfkD9Io

والتسامح والرحمة أقرب إليه من العقوبة، فهو القائل: ( لئن أخطئ في العفو أحب إلي أن أصيب في العقوبة).[٢٢]

وبذلك نجد أن أخلاق المنتصر في الإسلام من تسامح وعدالة وعفو لم تنته مع موت الرسول عليه الصلاة والسلام، ومع نهاية الخلافة الراشدة، بل انها باقية بقاء الإسلام الدين الخالد، وهنالك امثلة كثيرة على ذلك في التاريخ ليس هنالك متسع لذكرها.

## أمثلة من التاريخ عن العدالة الانتقالية

### الثورة الفرنسية(١٧٨٩-١٧٩٩)

قامت الثورة الفرنسية بسبب اشتداد الفقر والظلم على الشعب الفرنسي، وطغيان طبقة الملوك والنبلاء، والفساد الكبير المنتشر في تلك الطبقة، فقد كان لويس السادس عشر وزوجته ماري انطوانيت مثالا تاريخيا للترف والفساد، وقد كان النبلاء والأغنياء منفصلين عن واقع الطبقات الدنيا في المجتمع الفرنسي التي وصلت حاجتها وفقرها إلى الرغيف. وبدأت الثورة بتحرير سجن الباستيل سئ السمعة، إذ قام الشعب بالهجوم عليه وذهب عشرات الضحايا من الناس في تلك الحادثة، وكانت بداية العنف في الثورة الفرنسية إذ أنه على الرغم من أن الثوار ذهب منهم ضحايا كثر، إلا أنهم تبادلو العنف منذ اللحظات الأولى مع الطبقة الحاكمة ومن معها، إذ مجرد أن حرروا الباستيل قاموا بملاحقة حاكمه وقطعوا رأسه، لذلك فقد كانت الثورة الفرنسية من أعنف الثورات في التاريخ. ورغم ذلك فقد حملت الثورة الفرنسية مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وتميزت بأنها قد سبقها عصر كامل من التنوير والجهد الفكري لكبار مفكري عصر النهضة وعصر التنوير في أوروبا الذي قاومته الكنيسة الكاثوليكية لأنه يصطدم بامتيازاتها لذلك كانت الثورة الفرنسية معادية لسلطة الكنيسة وممارسات وامتيازات رجال الدين. وكانت الثورة الفرنسية واضحة الاهداف، في نشر مبادئها وفي محاربة سلطة الطبقة الحاكمة ورجال الدين، ويقال أنها الثورة الليبرالية الأولى في العالم. وقد مرت الثورة في سنواتها العشر بثلاثة مراحل جرى خلالها تحقيق أهداف الثورة وتطبيق مبادئ المساواة والحرية والإخاء، فالمرحلة الأولى سميت بمرحلة الملكية الدستورية التي حرر فيها الشعب الباستيل والغيت الحقوق الفيوديالية، وإصدار أول بيان لحقوق الإنسان، ووضع الدستور الأول لفرنسا. في حين كانت المرحلة الثانية بداية النظام الجمهوري، وقد تصاعد خلالها التيار الثوري حيث وأعدم الملك وأقيم نظام جمهوري شديد. أما المرحلة الثالثة فقد تراجع فيها التيار الثوري وعادت البورجوازية المعتدلة و سيطرت على مقاليد الحكم وقامت بوضع دستور جديد للدولة، وعقدت تحالفا مع الجيش، واختتمت هذه المرحلة بقيام نابليون بونابرت بانقلاب عسكري على الثورة وأقام نظاما دكتاتوريا. ورغم ذلك فقد حققت الثورة الفرنسية كثيرا من المكتسبات

---

[٢٢] أنظر صلاح الدين الأيوبي وتحرير القدس، http://www.youtube.com/watch?v=arbJxMp9KjA

للشعب الفرنسي انعكست على أوربا بكاملها، فقد اسقطت الملكية المطلقة وألغت امتيازات الطبقات العليا في المجتمع وكرست مبادئ الحرية والمساواة والإخاء، وعلى الصعيد الاقتصادي فقد حررت الاقتصاد من رقابة الدولة وفتحت المجال أمام تطور رأسمالي، وقامت بحذف الحواجز الجمركية الداخلية واعتمدت مكاييل ومقاييس موحدة. وعلى المستوى الاجتماعي ألغيت امتيازات النبلاء ورجال الدين، وأقرت مبادئ العدالة الاجتماعية ومجانية وإلزامية التعليم وتوحيد اللغة الفرنسية. [٢٣] وبذلك أحدثت الثورة الفرنسية نقلة نوعية وحافظت على كثير من مكتسباتها وقادت البلاد من الحكم القمعي والفساد الذي كان سائد أيام لويس السادس عشر وطغيان طبقة النبلاء ورجال الدين وسحق الطبقات الدنيا، إلى واقع جديد ألغت فيه امتيازات الطبقات العليا وحاكمت العديد من الفاسدين والمتورطين بقمع الشعب من تلك الطبقة، كما أنها كرست عديد من المبادئ التي تضمن حقوق الشعب.

## التجربة الأرجنتينية:

تعتبر تجربة الارجنتين في العدالة الانتقالية من أوضح التجارب في التاريخ الحديث، إذ كانت رائدة وملهمة للتجارب اللاحقة رغم ما مر بها من تعثرات. إذ بدأت عملية التحول الديمقراطي في الأرجنتين بعد أن تحرر من حكم العسكر الذي دام من (١٩٧٦-١٩٨٣) بعد الانقلاب الذي قام فيه خورخي فيديلا وكل ما تلاه من اعمال قمعية ووحشية وانتهاكات لحقوق الإنسان، وكل ذلك بحجة حماية أمن الأرجنتين من خطر الشيوعية، إذ خلفت هذه الفترة ٣٠ ألف حالة من الاختفاء القسري لشباب من الأرجنتين، غير حالات التعذيب والانتهاكات الأخرى، ولكن ما أن انتهى حكم العسكر وأقيمت انتخابات ديمقراطية حتى أنشأت لجنة لتقصي الحقائق سميت ب:(اللجنة الوطنية لدراسة مشكلة اختفاء الأشخاص)،ونشرت اللجنة تقريرها في الجريدة الأمر الذي أحدث ضجة في الأرجنتين، وأقيمت بعدها المحاكمات لرموز النظام العسكري والمتهمين بممارسة الانتهاكات ضد الشعب الأرجنتيني، ولكن رغم ريادة هذه التجربة إلا انها مرت بمراحل من المد والجزر وتعرجات في مسارها، فقد مارس العسكر الذين حوكموا ضغوطا من خلال إحداث تفجيرات في الأرجنتين مجهولة الجهة، وممارسات ضغوطا على الحكومة، إلا أن أصدر قرار بالعفو عنهم الأمر الذي اعتبر انتكاسة في مسار العدالة الانتقالية في الأرجنتين، وتم فيما بعد فتح الملفات وإغلاقها اكثر من مرة حتى عام ٢٠٠٥ حيث تغيرت الأمور تماما، إذ قام مجلس القضاء الأعلى بإصدار قانون بعدم دستورية قرار العفو الذي صدر قبل ٢٠ عاما على هؤلاء العسكر، وصدرت احكاما عليهم منها السجن لمدة ٢٥ على بعض كبار الضباط رغم انهم تجاوزا ال ٨٠ عاما. فالتجربة الأرجنتينية في العدالة الانتقالية تعتبر من أولى التجارب الواضحة في القرن العشرين، وقد ألهمت كثير من التجارب بعدها، وقد أثبتت هذه التجربة

---

[٢٣] الثورة الفرنسية، ويكيبيديا، وفيلم الثورة الفرنسية فيلم وثائقي، قناة العربية.

بأن الحقوق لا تسقط بالتقادم، فقد رجع الشعب الارجنتيني واخذ حقوق أبنائه وعاقب من انتهكها بعد عشرين عاما. [٢٤]

تجربة جنوب أفريقيا: مارس المستعمرين البيض التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا عقودا طويلة، عانى خلالها الأفارقة السود سكان البلد الأصليين من التهميش والاضطهاد بكل أشكاله، لكن المجتمع الدولي لم يرضى عن تلك التفرقة فقام بمحاصرة النظام الحاكم هناك الذي يسوده البيض سياسيا واقتصاديا وثقافيا، وفرض عليه العزلة مما أدى إلى تردي الاوضاع وتدهورها على جميع الأصعدة، ولا ننسى الحركات الثورية التي قامت داخل البلد من قبل السود، والاضرابات التي كانوا يقومون بها، والرفض لكافة ممارسات التفرقة العنصرية ضدهم. كل ذلك ادى إلى اقتناع الطبقة الحاكمة من البيض في اواخر الثمانينات من القرن الماضي بقيادة فريديرك ديكليرك بضرورة إنهاء هذه الحقبة الطويلة من التفرقة ضد السود، وتتويج النضال الافريقي الذي قاده نيلسون مانديلا من وراء القضبان لمدة ٢٧ عاما، وأصبح في سجنه أسطورة افريقية يتحدث عنها العالم، خصوصا وأن طروحاته لم تكن قائمة على الانتقام من البيض وانما على استرداد حقوق السود والمصالحة وإنشاء دولة المواطنة، وهذا ما قام به بالفعل فور خروجه وتسلمه رئاسة حزب المؤتمر ورئاسة الدولة. وتم عقد ما سمي بجلسات المصالحة بإشراف القس ديزموند توتو التي تم فيها الاعتراف بالجرائم ومن ثم النظر في العفو او عدمه، وقد حققت تلك الجلسات أكثر من فائدة منها أنه تم الكشف عن الحقائق ووثقت للتاريخ وللأجيال القادمة، كما ان الكثيرين حصلوا على تعويضات مادية أو معنوية مقابل ما أصابهم من انتهاكات خلال حقبة التفرقة العنصرية. وإذا كان ما ذكرناه يشكل الجانب المضئ من تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا، فإنها لم تخلو من عيوب ونواقص تمثلت بشكل أساسي بأن السود مازالوا حتى اليوم بعد أكثر من عشرين من سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، فقراء ومهمشين ولم تتحسن حياتهم بشكل نوعي، كما أن الأراضي في ذلك البلد الزراعي لم تزل في أيدي الأقلية البيضاء، الأمر الذي دفع ببعض الفئات من السود بعد هذه السنوات الطويلة إلى انتهاج العنف في سبيل الحصول على بعض حقوقهم، حتى أن زوجة مانديلا السابقة تم اتهامها بدعم منظمة سوداء قامت بقتل بعض البيض. كما أن نسبة الجريمة والسرقة والايدز تعتبر من النسب الأعلى عالميا، وهو ما قد يعطي مؤشرا سلبيا على نجاح عملية التحول الديمقراطي في جنوب أفريقيا وتطبيق آليات العدالة الانتقالية هناك، لذلك من الممكن القول أن تجربة جنوب أفريقيا تعتبر تجربة ايجابية وسلبية في آن، يمكن أن يستفاد منها في محاكاة الجانب الإيجابي وفي تجنب الاخطاء في الجانب السلبي.

---

[٢٤] أنظر http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=639896&eid=6744

## العراق

بعد دخول العراق على الكويت شعر الغرب بأن حصة كبيرة من النفط العالمي أصبحت في قبضة النظام العراقي برئاسة صدام حسن، وهي لا تسمح أن يكون عصب الحضارة الغربية بيد نظام متقلب تجاهها، وتم فرض حصار اقتصادي وسياسي على العراق أنهك دولة العراق ونظامها والمواطنين بشكل مباشر، مما سهل اجتياح العراق واحتلاله من قبل القوات الأمريكية وحلفاؤها في ربيع ٢٠٠٣، وبعدها دخل العراق حقبة جديدة من الاستعمار المباشر عانى فيه العراقيون من الانفلات الأمني وانتشار الميليشيات متعددة الانتماءات، ولأن الولايات المتحدة تدرك أن وجودها في العراق مكلف اقتصاديا وسياسيا، فقد عمدت إلى الانسحاب تدريجيا ووضع أزلامها من العراقيين في سدة الحكم وهم ليسوا اكثر من أشخاص طائفيين وغير مؤهلين لحكم دولة بحجم وتاريخ العراق. ومع ازدياد حدة الانفلات الامني والقتل على الهوية الطائفية تم طرح عدة مشاريع للمصالحة الوطنية بهدف الحفاظ على وحدة البلاد وحقن دماء العراقيين وتسليم السلاح من قبل الميليشيات، ولكن الإشكالية أن النظام الجديد في العراق يقوم على المحاصصة الطائفية والقومية وهذا لا يقيم نظاما يخدم كل المواطنين ويساوي بينهم، لأن المواطنة ليست المرجعية وانما الانتماء القومي والطائفي، وفي هكذا النظام لا يكون للقانون السيادة فوق الانتماءات الطائفية والقومية، لذلك لم يستطع النظام اجتذاب كافة الأطراف للمشاركة في مشاريع المصالحة الوطنية، ناهيك عن التدخل الإقليمي المباشر في العراق وبالذات من طرف إيران، إضافة إلى انتشار الفساد، إذ أصبحت العراق في مقدمة الدول الفاسدة حسب معايير منظمة الشفافية الدولية، وعليه فإنه رغم طرح كثير من المبادرات والمشاريع للمصالحة الوطنية قد لا تخلو من نية حسنة وأشخاص وطنيين، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها، بسبب فساد النظام وعدم الثقة به من قبل عدة أطراف من المفترض أن تدخل في مشروع المصالحة الوطنية. ومن المؤشرات الواضحة لفشل مشاريع المصالحة الوطنية في العراق، استمرار الانفلات الأمني ونشاط الميليشيات والسلاح الخارج عن سيطرة الدولة، وتراخي قبضة النظام العراقي، وتهميش قطاعات مهمة كبيرة من الشعب سياسيا واقتصاديا، واستشراء الفساد. لذلك تعد تجربة العراق في تطبيق آليات العدالة الانتقالية تجربة فاشلة أضعفت الثقة بإمكانية تطوير عملية التحول الديمقراطي والانتقال إلى دولة المواطنة وتحقيق الامن والاستقرار للعراقيين.

## سابعا: العدالة الانتقالية في دول الربيع العربي

*تونس:* بعد المعاناة التي عاشها التونسيون في عهد النظام الدكتاتوري السابق، وبعد أن استطاعوا أن يسقطوا ذلك الطاغية الفاسد زين العابدين بن علي، بدأ التونسيون يشقون طريقهم بهدوء نحو تحقيق التحول الديمقراطي من خلال مسار آمن في المرحلة الانتقالية، وقد يكون مسار العدالة الانتقالية في تونس في تقدير بعض المتابعين الأكثر وضوحا وشفافية وفاعلية من بين دول الربيع العربي، فقد انشأت وزارة خاصة بحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية يترأسها حقوقي معروف بتاريخه النزيه وهو سمير ديلو.

وقد بدأ مسار تطبيق العدالة الانتقالية في تونس بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني، وتم تكليف مؤسسة مستقلة لصياغة مشروع العدالة الانتقالية. وإن التصور عن مسار العدالة الانتقالية في تونس بحسب الوزير سمير ديلو، بأنه سيمر بثلاث مراحل، الأولى هي المرحلة التحضيرية التي تمر بها تونس الآن، والمرحلة الثانية هي التي ستشرف عليها الهيئة المستقلة التي سميت ب(هيئة الحقيقة والكرامة) والتي من المفترض أن تقدم تقريرها بعد استيفاء متطلبات عملها. ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي تطبيق ما ورد في قرارات الهيئة وتحويل توصياتها إلى اجراءات على أرض الواقع.[١] الواقع.[١]

وقد تمت الملاحقة والقبض على عدد من رموز نظام بن علي والمتورطين بانتهاكات أو حالات فساد، وصودرت كثير من الاموال المنقولة وغير المنقولة لرموز الفساد في العهد السابق. وقد تمت محاكمة الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي غيابيا، بالسجن مدى الحياة بتهمة التواطؤ في قتل المتظاهرين أثناء الثورة التي أسقطت نظام حكمه في ١٤ يناير/٢٠١١.وجرت محاكمة الرئيس المخلوع مع ٤٠ من مسؤولي نظامه، منهم المدير السابق للأمن الرئاسي (علي السرياطي) إذ حكم عليه بالسجن ٢٠مدة عاما، إضافة إلى وزيري داخلية سابقين هما رفيق بلحاج قاسم (حكم بالسجن ١٥ عاما)، واحمد فريعة الذي تمت تبرئته. إلا أن الأحكام لم ترضي أسر وأهالي الضحايا التي اعتبروها غير منصفة وغير كافية.[٢] ويتم في هذه الأيام مناقشة قانون العزل السياسي أو (قانون التحصين السياسي للثورة)(ويشمل القانون بالخصوص كل من تقلد مسؤولية وزير أول، ووزير، وكاتب الدولة، في الفترة بين ٢ أبريل/نيسان ١٩٨٩ (تاريخ إجراء أول انتخابات في عهد بن علي) و١٤ يناير/ كانون الثاني ٢٠١١ (تاريخ الإطاحة بنظامه).كما يشمل كل من تقلد في نفس الفترة، مسؤوليات في حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم في عهد بن علي، )وكل من ناشد) الرئيس المخلوع البقاء في الحكم إلى ما بعد سنة ٢٠١٤ رغم أن الدستور التونسي لم يكن يسمح له بالترشح مرة أخرى

---

[١] أنظر سمير ديلو، لقاء مع قناة الجزيرة مباشر.

[٢] أنظر http://arabic.rt.com/news_all_news/news/590106/

للرئاسة.)[1] وأثار مشروع القانون جدلا في تونس بين مؤيد ومعارض، بين من يرى فيه تحصينا للثورة واهدافها، وبين من يجد انه أسلوب لتفريغ الساحة من خصوم حركة النهضة كما ادعى القائد السبسي الذي صرح بأن القانون يستهدفه شخصيا، كما انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش القانون بدعوى خرقه للمعايير الدولية. [2]

ويمكننا القول أن مسار العدالة الانتقالية في تونس رغم ما يوجه إليه من انتقادات بالتأخر والتباطؤ، إلا أن هنالك مؤشرات على جدية العمل على تطبيق آليات العدالة الانتقالية لتشمل جوانبها المتعددة دون التركيز على جانب وإهمال آخر.

**مصر:**

وصلت مصر في أواخر عهد حسني مبارك إلى درجة كبيرة من الفساد والفقر والفوضى السياسية أصبح معها تزوير الانتخابات سواء الرئاسية أو البرلمانية أو مجلس الشورى أمر اعتاد عليه المصريون وأصبحوا يتندرون في مجالسهم الخاصة والعامة أحيانا، وقد كانت الأوضاع في مصر جاهزة لاستقبال شرارة الثورة القادمة من تونس، وبعد ان اجبر مبارك على التنحي استلم المجلس العسكري برئاسة وزير الدفاع مقاليد الحكم للمرحلة الانتقالية ومن أهم انجازات المجلس العسكري الحفاظ على وحدة البلاد وعلى الدولة ومؤسساتها من الانهيار خصوصا في ظل غياب المؤسسات الرئيسية في البلاد مثل (رئاسة الجمهورية، مجلس الشعب ومجلس الشورى)، ولكن أخذ عليه أنه لم يقدم رؤوس الفساد السياسي والمالي والإداري للمحاكمة، بل أنه تم اتهام بعض الأجهزة الامنية في تلك الفترة بأنها اتلفت الوثائق والتسجيلات والفيديوهات التي تثبت تورط عدد من عناصر وزارة الداخلية في قتل الثوار ومقاومة الثورة، ومن المآخذ على تلك الفترة أن المجلس العسكري لم يقوم بترتيب أولويات بناء مؤسسات الدولة الجديدة وما يتطلبه من إصلاح المؤسسات الامنية التي شاركت في ممارسة الانتهاكات ضد الشعب المصري وضد الثوار بشكل خاص، كما لم يقم المجلس العسكري باتخاذ اية اجراءات جدية من أجل تعويض ذوي الشهداء الذين سقطوا في الثورة أو الجرحى والمصابين، والأكثر من ذلك أن المحاكمات التي بدأت لرموز النظام السابق في تلك الفترة كانت بطيئة ولم يقدم بها أدلة حقيقية من قبل النيابة العامة.

ثم جاءت الخطوة الثانية من المرحلة الانتقالية بانتخاب مجلس الشعب(البرلمان) ثم مجلس الشورى، وعليه سلم المجلس العسكري مقاليد الحكم لهذه المؤسسات الدستورية، وما أن شرعت بإعداد القوانين والتشريعات اللازمة لتسيير الدولة ومحاسبة الفاسدين من النظام السابق وفلوله حتى تفاجأ الجميع بأن المحكمة الدستورية -التي سكتت طويلا في حكم مبارك على كل التجاوزات- قامت بحل مجلس الشعب بدعوى وجود خطأ في إجراء الانتخابات. وفور فوز الرئيس محمد مرسي

---

[1] http://www.aljazeera.net/news/pages/6c2061f1-57e2-4af3-a858-aa097a3ca04c

[2] أنظر المرجع السابق.

باشر في مشاوراته لتأليف حكومة تمثل كافة الأطياف والتي خرجت برئاسة الدكتور هشام قنديل وفي ذات الوقت استمرت الجمعية التأسيسية بكتابة الدستور وهي تضم جميع الأطياف الفاعلة على الساحة المصرية، رغم أنها لم تخلو من تجاذبات وانسحابات من أطراف معينة بدعوة سيطرة الإسلاميين على كتابة الدستور. ومن أهم الخطوات التي حصلت في بداية عهد مرسي تسريع المحاكمات لرموز الحكم والفساد في العهد السابق فقد تمت محاكمة مبارك وأولاده جمال وعلاء و وزير الداخلية حبيب العادلي وغيرهم من رموز النظام السابق، ولكن اصطدمت هذه المحاكمات مرة أخرى بضعف تعاون الأجهزة الأمنية والتي صنعها مبارك وحبيب العدلي وغيرهم، والاهم هو عدم وجود الأدلة التي تم إتلافها في وزارة الداخلية والمخابرات، من الأمثلة أشرطة الفيديو للكاميرات التي كانت موضوعة على المتحف المصري في ميدان التحرير التي من المفترض أنها صورت عمليات القتل ومن يقوم بقتل الثوار، تم اتلافها بالكامل، وهنالك أيضا ملفات جهاز أمن الدولة تم اتلافها بشكل ممنهج فلم تصل أي من تلك الملفات التي تدين رموز النظام السابق بالفساد وانتهاكات حقوق الإنسان إلى القضاة الذين حاكموهم.

كل ذلك دفع الرئيس مرسي لإصدار إعلان دستور ي مكمل عزل بمقتضاه النائب العام عبد المجيد محمود الذي يعتبر من حلفاء حسني مبارك والذي ساهم إلى الآن في تعطيل مسار المحاكمات العادلة لرموز النظام السابق، لأنه لم يقدم أدلة تدينهم وعليه فقد صدرت أحكام للعديد منهم بالبراءة من مثل اعوان حبيب العادلي الستة !! ومن بنود الإعلان الدستوري المكمل أيضا تحصين مجلس الشورى من الحل، وكذلك تأسيسية كتابة الدستور، وقد رأى البعض في هذا الإعلان الدستوري خروجا على الشرعية وعلى الثورة برأيهم وقاموا بالمظاهرات في عدة مناطق في مصر، إلا أن الرئيس مرسي علل إصداره لهذا الإعلان بالحفاظ على الثورة واستكمال اهدافها.

ليبيا: قليلة الأنظمة في العالم التي تشبه نظام القذافي في ليبيا، حيث أنه أقام نظاما ليس جمهوريا ولا ملكي ولا حتى قائم على شورى العشائر بل هو دكتاتورية ببعض الترقيعات من أنظمة سياسية مختلفة في العالم، ورغم أن الاحتجاج على نظام القذافي بدأ مع بداية عهد الذي استمر ل٤٢ عاما، إلا أنه كان يقمع بالعنف كل محاولة للاحتجاج أو حتى النقد، إلى أن جاءت اللحظة التي لم يستطع الشعب الليبي الاستمرار فقامت الثورة في ليبيا أسوة بجارتيها مصر وتونس، ليتوسع الربيع العربي، إلا أن الأمر لم ينتهي عند سقوط نظام القذافي بل على العكس يمكننا القول انها كانت البداية أو ما قبل البداية، إذ أن القذافي لم ينشئ أية مؤسسات للدولة مثل الدستور أو الجيش الوطني او البرلمان أو حتى الصحافة الحرة، فقد كانت تهويمات الكتاب الأخضر بمثابة النظام السياسي والقانون والدستور للبلاد، وقد كانت المؤتمرات الشعبية التي كان يعقدها القذافي بديلة عن البرلمان، ومليشياته المسلحة عوضا عن الجيش النظامي، أما الصحافة فكانت مختزلة في أبواقه من الشخصيات الإعلامية والثقافية. لذلك فور سقوط النظام وقتل القذافي اصطدم الثوار بهذا الواقع المرير الذي لا يوجد تجربة مشابهة له في العالم. فعندما تسلم المجلس الانتقالي الليبي برئاسة

مصطفى عبد الجليل الحكم في الفترة الانتقالية، لم ترضى المليشيات المسلحة التي ساهمت في إسقاط النظام السابق، بالخضوع لهذا الكيان الضعيف والانضمام للوحدات العسكرية التي أريد لها ان تكون نواة للجيش النظامي المقبل، لذلك انتشر السلاح والمجموعات المسلحة وعمليات الانتقام والثأر والاختطاف والمحاكمات الميدانية، وأقامت كل ميليشيا سجنا خاصا بها. كما واجه المجلس الانتقالي مشكلة مطالبة اقليم برقا الغني بالنفط بالفيدرالية، ورغم أن المجلس الانتقالي لم تتاح له كثيرا من الأدوات السياسية والاقتصادية، ورغم انجازاته البسيطة إلا أنه يسجل له أنه استرجع بعض الأموال الليبية المنهوبة، كما قام بالقبض على بعض رموز الحكم السابق ممن كانوا متواجدين في ليبيا، وتسلم بعض الشخصيات الليبية المتورطة بالفساد والقمع والتي كانت قد فرت إلى خارج البلاد وأشهرها عبدالله السنوسي الذي سلمته موريتانيا، وآخر رئيس وزراء في عهد القذافي البغدادي المحمودي الذي استكملت اجراءات تسليمه من تونس إلى ليبيا وبدأت محاكمته في شهر نوفمبر ٢٠١٢ إلا انها سرعان ما تم تأجيلها إلى ١٠ ديسمبر من نفس العام. وقد تم اعتماد قانون للعدالة الانتقالية في عهد المجلس الانتقالي، وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية والحوار إلا أنه فشل في تحقيق أهدافه و في إقناع الأطراف المسلحة المختلفة بإلقاء السلاح والتجاوب مع جهود الحوار الوطني من أجل المصالحة.

كما قام المجلس الانتقالي بإدارة الانتخابات الليبية للمجلس الوطني التي شهد لها بنزاهة عالية(شهر يوليو ٢٠١٢)، وبعد أخذ ورد بين الكتل البرلمانية تم تشكيل حكومة توافقية والتي واجهت نفس المشكلات التي عانى منها المجلس الانتقالي الليبي وأهمها مشكلة الامن وانتشار السلاح غير المنضبط بكل ما تفرزه من مشكلات تعيق عملية التحول الديمقراطي وتطبيق آليات العدالة الانتقالية، فمثلا في جانب المحاكمات لم تستطع الحكومة الليبية تسلم سيف الإسلام لمحاكمته من أيدي ميلشيا محلية مازالت تؤخر تسليمه إلى اليوم، كما انها لم تبدأ بشكل فعلي في محاكمة رموز النظام السابق الذين تم القبض عليهم بسبب الفوضى التي تعم الدول وعدم وجود الأدلة. وقد صرح مسئولون في ليبيا أن الثورة حقيقة لم تستكمل بعد أكثر من سنة على نجاحها بسبب انتشار أزلام القذافي في مراكز صنع القرار في الدولة وانتشار السلاح بين أيديهم لدرجة انهم قاموا باغتيالات لبعض رموز الثورة مثل الشاب الذي قبض على القذافي. كما أن هنالك ميليشيات في مناطق موالية للنظام السابق وعلى الأخص في مدينة بني الوليد أعلنوا الخروج على الثورة والتمرد، وقامت القوات النظامية بالسيطرة عليها ولكن بعد معركة عنيفة.

كل ذلك يعطينا مؤشرا بأن العدالة الانتقالية في ليبيا تحتاج إلى مزيد من الوقت حتى تبدأ مسارها بشكل آمن ومستقر، إذ أن الدولة الليبية مازالت غير متماسكة وغير مستقرة في ظل الظروف الأمنية الصعبة، بالإضافة إلى ان ليبيا بحاجة إلى إقامة بعض المؤسسات مثل جيش وطني موحد يحتكر حمل السلاح، ونظام قضائي نزيه، وسن تشريعات قانونية منضبطة، وكتابة دستور توافقي

لليبيا الجديدة ينسجم مع العصر، بدون توفر هذه العوامل ولو جزئيا، فإن ليبيا لا تستطيع الدخول في مسار العدالة الانتقالية بشكل فاعل.

## اليمن:

اختلفت التسميات التي أطلقت على ثورة اليمن، فبين من اعتبرها ثورة ديكورية لأنها أبقت على رموز النظام السابق بعد تنحي صالح، وخصوصا بقاء الجيش في أيدي اخوة واولاد صالح مما يعطل حدوث تغير نوعي، ومنهم من قال عنها نصف ثورة فرغم عدم تخلص الثوار من رموز النظام السابق إلا انها اتاحت طرح قضايا التحول الديمقراطي وأصبح الشباب اليمني أكثر قدرة على التعبير عن رأيه وأصبحت الحياة السياسية نشطة وأكثر حرية.

وفي مجال تطبيق آليات العدالة الانتقالية، ليس هنالك مسار واضح للعدالة الانتقالية في اليمن، فالمحاكمات لرموز النظام السابق لم تأخذ المجرى المأمول، لأن المبادرة الخليجية التي تنحى بناء عليها الرئيس صالح كانت تشترط الحصانة من الملاحقة القانونية والقضائية للرئيس صالح وأعوانه رغم معارضة المجتمع المدني لهذا الشرط الذي يخرق القانون الدولي ويعطل حقوق كثير من المواطنين اليمنيين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بسبب تلك الشخصيات ومن حقهم أن يحاكموهم. كما أن الرئيس السابق صالح مازال رئيسا لحزب المؤتمر الشعبي، ومازال الحزب فاعلا في الحياة السياسية في اليمن.

كما أننا لم نسمع بتشكيل لجان حقيقة أو أية لجان تتولى كشف الحقائق وتوثيق الانتهاكات التي حصلت في العهد السابق. وفيما يخص إصلاح المؤسسات وعلى الأخص تلك المتورطة في الانتهاكات فالخطى متعثرة وإن لم تكن عديمة الفائدة، فمثلا تم القيام ببعض الخطوات من أجل إعادة هيكلة بعض ألوية الحرس الجمهوري الذي يقوده نجل الرئيس السابق، تم على إثرها الاحتجاج من قبل عناصر الحرس الجمهوري التي قامت أيضا بمهاجمة وزارة الدفاع، فما دامت مؤسسات الدولة والحياة السياسية محكومة في جزء كبير منها لرموز النظام السابق وأتباعهم، كيف سيسمح للإصلاح أن يأخذ مجراه فيها، فالإصلاح بالنسبة لهم قضية وجود أو عدم وجود في الحياة السياسية والعامة أيضا ومعاقبة لهم على ما ارتكبوا من انتهاكات في حق الشعب، لذلك لن يسمحوا بأن تأخذ العدالة مجراها ولا لتلك المؤسسات بأن يتم إصلاحها مادامت لهم اليد الطولى في تسيير شئون البلاد.

وعلى سبيل التحركات القضائية والتشريعية، فهنالك عدد من الخطوات التي قامت بها الجهات المتخصصة، ولكن إحداها لم تتحول عمليا إلى خطوات على أرض الواقع، فمشروع قانون العدالة الانتقالية عندما تم طرحه أثار جدلا واسعا ولم يتم اقراره بعد، وهنالك حديث عن إطلاق مؤتمر للحوار الوطني حول مستقبل اليمن ولكن يبدو أن البلاد ليست جاهزة لمثل هذا الحوار فهو بحاجة إلى استقرار وإلى وحدة حتى لا تعمل الأطراف المتناحرة على تشتيت الجهود وإجهاضها، فمثلا هنالك

تمرد الحوثيين في الشمال المستمر منذ عدة سنوات والذي تغذيه بعض الدول الفاعلة في المنطقة بالذات إيران التي اتهمها اليمن بشكل مباشر بدعمهم، وهنالك الحراك الجنوبي الذي يطالب بانفصال الجنوب مرة أخرى والرجوع إلى دولة مستقلة، وهنالك القاعدة التي تفجر وتغتال بين الحين والآخر، فوجود هذه الاطراف جميعها فاعلة في اليمن يؤدي إلى خلق بيئة غير مواتية لاستكمال أهداف الثورة، بالإضافة إلى أن تدهور الوضع الاقتصادي في اليمن يساهم في تأخر مسار العدالة الانتقالية وإعاقته.

أما عن التعويضات للمتضررين أثناء الثورة من المصابين فقد قضت المحكمة الإدارية في صنعاء مثلا بإلزام حكومة الوفاق الوطني بتحمل نفقات علاج المصابين أثناء الثورة، واعتبرتها المحكمة من القضايا المستعجلة، إلا أن الحكومة رفضت حضور جلسات المحكمة، وجلسة النطق بالحكم، وعينت محام للدفاع عنها. فإذا كانت الحكومة غير متعاونة والتي من المفترض أن تكون الداعمة والراعية لعملية التحول الديمقراطي وتحرص كل الحرص على تطبيق آليات العدالة الانتقالية، إذن نستطيع القول أن درب الثوار في اليمن طويل وشاق، وأن ما ينتظرهم بعد تنحي صالح يشكل تحديا حقيقا قد يكون أصعب بكثير مما حققوه إلى الآن.

## ثامنا: الثورة السورية وحاجتها إلى العدالة الانتقالية

خصوصية الوضع السوري عن الثورات السابقة (طبيعة نظام الحكم، الانتهاكات، المؤسسات الامنية والعسكرية، العامل الطائفي والعرقي، الثورة المسلحة) :

طبيعة نظام الحكم: إن حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحكم سورية منذ أكثر من أربعين سنة، قد أحكم قبضته على كل نواحي الحياة مستعينا بأيدلوجية خدع بها كثيرين واستغلها كثيرون أيضا، وقد تدثر بعباءة القومية العربية وهو لا يعدو حكم عصابة تمزج بين الادعاءات القومية وحكم طائفي وعصابات وأصحاب مصالح وامتيازات. هذا النظام الذي قمع وأفقر وأذل الشعب السوري بدعوى المقاومة والممانعة وهو لم يطلق طلقة واحدة تجاه عدو يحتل جزءا من أرضه منذ نكبة ال٦٧ حين كان حافظ الأسد نفسه وزيرا للدفاع. هذا النظام الذي وضع بعض الأسماء الطائفية وأصحاب المصالح والانتهازيين في مراكز صنع القرار لذلك كان من الصعب ان يتم اختراق هذا النظام أو تطويره لأن أي إصلاح في هذا النظام لا يعني غير زواله فهو غير قابل للإصلاح، فهو نظام يقوم على الاستبداد والظلم والديكتاتورية.

الانتهاكات: إن أدرى الناس بطبيعة النظام السوري هم رجاله الذين أوجدوه، فهم يعرفون أنه نظام ليس لديه شرعية لدى الشعب، فكلما همس أحد بأخطاء هذا النظام نجده يقتل ويبطش ويسجن ويعذب، وهو عبر أكثر من أربعة عقود بقي كجلاد للشعب السوري، فقد كان من غير الممكن أن يبني لنفسه شرعية حقيقة في وجدان الشعب السوري، فاستعاض عن ذلك بالقمع والعنف طوال فترة حكمه، أو بشراء الولاءات وإقامة شبكة من المصالح تخترق فئات وطبقات المجتمع السوري المختلفة كي تصل ايدي النظام الاخطبوطية إلى كل من قد يهدد أمنه ويشكل خطرا على بقائه في السلطة، الأمر الذي يعطي مؤشرا عن الحجم الهائل للانتهاكات التي كان يقترفها النظام التي طالت الشرفاء والوطنيين من ابناء سورية والمشتبه بهم دون أي دليل، كما أنه يدل على تغول النظام ومدى القوى الظلامية التي استطاع أن يدسها في جسد المجتمع السوري كي يحقق اهدافه. وقد وصلت وحشية النظام حدودا قصوى خلال الثورة السورية الأخيرة التي لا تشبه ما قبلها من ثورات الربيع العربي في تنكيل النظام بالثوار وبالشعب، فلم يقتصر النظام في ممارساته على قوى الثورة المسلحة، إنما وصلت إلى الرضيع وإلى المسن العاجز وإلى المرأة المسالمة، وإلى العزل اينما كانوا ليس هنالك حصانة من بطش النظام لا لشجر ولا لحجر ولا لإنسان، الكل سواء عندما يتعلق الأمر بفقدان السلطة.

### المؤسسات الأمنية والعسكرية:

إن النظام السوري في أصل تنظيمية يقوم على البنية الأمنية والعسكرية فحزب البعث الذي استولى على السلطة منذ ١٩٦٣ كان في أحد أشكاله تنظيما عسكريا أمنيا داخل الجيش، ومن موقعه هناك قام بالانقلاب العسكري ووصل إلى رأس السلطة في سورية. وعندما استلم الحكم أول

ما باشر به هو تنظيم أجهزة أمنية تتغلغل في كل شرائح المجتمع كما ذكرنا لاحقا، وقام باختراقات لمؤسسات الدولة والتوسع داخلها فأفقد تلك المؤسسات الاستقلالية العقائدية والوطنية فتلك المؤسسات من المفترض أن يكون ولاؤها الأساسي للوطن والشعب دون أية اعتبارات للانتماءات الحزبية أو الطائفية أو العرقية. ولكن الحالة السورية مختلفة حيث أن المؤسسة العسكرية التي يجب أن تكون لحماية مؤسسات الدولة وأمن المواطن من التهديدات الخارجية، أصبحت متواطئة عن طريق قياداتها مع النظام السياسي، فأصبح الجيش جيشا عقائديا تهيمن عليه من جهة عقيدة البعث، ومن جهة أخرى العقلية الطائفية، ففقد استقلاليته وانتماءه الوطني، الأمر الذي ظهر واضحا في تسخير الجيش ضد المواطنين السوريين في الثورة الأخيرة، وكل ما تسبب به من دمار وخراب للبلد، ومن قتل وترويع وتعذيب للمواطنين، واستخدم أسلحته التي يضرب بها المثل ضد الشعب السوري، بدل أن يستخدمها لتحرير الجولان.

وقد وصلت أيدي النظام الأمنية إلى كل مكان من جامعات ومدارس ونقابات وأحزاب والتجارة، فأصبح المجتمع بأسره تحت رقابة الأجهزة الأمنية، مما جعل المواطن السوري في الداخل لديه شعور دائم بأنه مراقب ومهدد في لقمة عيشه وأمنه، بل وقد وصلت أيدي النظام إلى الخارج حيث نفذ العديد من الاغتيالات في بلدان أخرى مثل لبنان وتونس والعراق. وقد رأينا أداء الأجهزة الأمنية خلال الثورة السورية الأخيرة حيث ظهر ماكنت تمارسه في الخفاء وتحت الأقبية، فقد قامت بممارسة الانتهاكات الجسيمة بحق المواطنين مثل الاغتيالات، الإعدامات الميدانية والجماعية، الاختفاء القسري، والتعذيب بكافة اشكاله الجسدية والنفسية على مرأى من العالم كله هذه المرة.

لذلك فإن المؤسسات الأمنية والعسكرية في سورية لديها تشوهات وانحرافات بنيوية انعكست كثقافة عامة لدى العاملين في تلك المؤسسات، فقد قامت من أجل حماية النظام ورموزه والمتنفذين والفاسدين، بدل أن تحمي المواطن والوطن، فأصبحت الاجهزة الأمنية والعسكرية إلى جانب النظام السياسي تعمل ضد المواطن والوطن طيلة العقود الأربعة السابقة، وهو ما يدلنا على الأهمية القصوى لإصلاح تلك المؤسسات فور سقوط النظام والبدء في إعادة بناء سورية المستقبل.

## العامل الطائفي والعرقي:

لطالما كان من أسباب غنى وثراء الشعب السوري، أنه شعب متعدد ثقافيا ودينيا وإثنيا، فالشعب السوري لم يعرف التمييز بين مكوناته فكانت الحي الواحد يجمع المسلم السني والشيعي والعلوي والدروز والمسيحيين، ويجمع العربي والكردي والأرمني وغيرهم، دون إحساس بالتنافر أو طغيان ثقافة إحدى تلك الفئات على غيرها، أو تهميش إحدى الأقليات فيها، وقد يعود ذلك لثراء حضارة سورية، فهي نتاج لتلاقح عدد من الحضارات التي استوطنتها وتركت أثارها التاريخية على أرضها وفي وجدان شعبها. ولكن عندما استولى حافظ الأسد على السلطة في سورية، باشر في إحداث شروخات في المجتمع واستخدم الورقة الطائفية بشكل أساسي في ترسيخ الاصطفاف الطائفي وما

ينتج عنه من تناحر بين الطوائف المختلفة داخل المجتمع الواحد. فأتى بضعاف النفوس والانتهازيين من الطائفة العلوية، وقام بتسليمهم مناصب مهمة في مؤسسات الدولة وبالذات الأمنية والعسكرية والتنفيذية، حيث أصبحت قيادات تلك المؤسسات لا تقوم على الكفاءة بل على الولاء والمحاباة، وهيمنت عليها النزعة الطائفية.

الثورة المسلحة: بدأت الثورة السورية الأخيرة سلمية مدنية في شعاراتها وفي ممارساتها على الأرض، في حين أن النظام السوري باشرهم بالعنف منذ اللحظة الأولى وضد أكثر الثوار ضعفا وبراءة وهم الأطفال في درعا، ولم يتوقف بعدها النظام عن العنف سواء عن طريق الأجهزة الأمنية أو عن طريق الجيش الذي أصبح يحاصر المدن ويستخدم أسلحته ضد المواطنين السوريين الثوار وغير الثوار. لذلك نحو الثورة بعد عدة أشهر من العنف من جهة النظام ومن الكفاح السلمي من جهة الثوار، منحى آخر باتجاه تسليح الثورة، وكان ذلك تطورا طبيعيا والخيار الوحيد المتبقي لدى الثوار للاستمرار في الثورة إلى حين إسقاط النظام. ولكن التسليح بدأ بشكل عشوائي، إذ كان أغلبه في البداية من جهة الأهالي الذي منهم من يمتلك قطع متنوعة من السلاح، كما أن تهريب الأسلحة من دول الجوار كان له دور كبير، إضافة الانشقاقات في الجيش التي كانت تترافق الأسلحة التي كان بحوزة المنشقين، ومصادر أخرى. وفي فترة متقدمة صار الحديث عن تدخل إقليمي في تسليح الثورة السورية، وبدأت تشكيلات الثورة المسلحة تتبلور حتى تكون الجيش الحر، وبدأت العمليات العسكرية ضد قوات النظام وميلشياته تتزايد رغم عدم توازي القوة، وارتكب النظام عدد كبير من المجازر التي راح ضحيتها أبرياء في أغلبهم، وكانت عمليات تأخذ طابعا انتقاميا في كثير منها، وقد ظهرت قوات تابعة للقاعدة أيضا وقامت بتبني عدد من التفجيرات والعمليات العسكرية ضد قوات النظام. إن هذه المصادر المتعددة للتسلح والنشاط الكبير الذي شهدته تجارة السلاح على حدود سورية، تشي بتحديات أمنية كبيرة ستواجهها سورية في المرحلة الانتقالية بعد سقوط النظام، رغم أن الجيش الحر أخذ اجراءات استباقية تمثلت في تشكيل خمس جبهات عسكرية توحدت تحت لوائه، الأمر الذي يفيد في تطوير العمل العسكري الحالي ضد النظام، ويساهم أيضا في التقليل من إمكانية حدوث فوضى أمنية وانتشار غير منضبط للسلاح بعد سقوط نظام الأسد كما حدث في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

يتضح لنا مما سبق الخصوصية التي يتسم بها الوضع السوري، والأهمية القصوى لوجود مشروع للعدالة الانتقالية في سورية يتم البدء في تطبيقه فور سقوط النظام، ومن الأفضل أن يكون المشروع جاهزا قبل سقوط النظام، كي تتلافى الحكومة الانتقالية اية احتمالية لنشوب حرب أهلية مدمرة، أو سقوط للدولة ومؤسساتها، حيث سيصبح حينها تطبيق العدالة الانتقالية أمرا في غاية الصعوبة.

## أهداف العدالة الانتقالية في سورية ما بعد الأسد[1]:

تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان والانتهاكات السابقة، وإيجاد بديل عن وسائل الانتقام خارج النظام القضائي، التي من شأنها أن تفاقم النزاع وتزيد من حدة الخلافات بين مكونات المجتمع السوري.

تقديم بعض الحقائق المشتركة حول تصرفات الجناة والتجارب التي مر بها الضحايا.

إيجاد آليات متنوعة للمساءلة والشفافية بحيث تكون شاملة وبشكل يمنع وقوع المزيد من الانتهاكات واسترداد ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والمساهمة في تدعيم وشرعية سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية.

بناء صورة إيجابية لسوريا ككل.

تمكين كل من الضحايا على حدى والمجتمع ككل من التعافي بعدما تعرضوا له من عنف واضطهاد واستبداد.

متطلبات تطبيق العدالة الانتقالية في سورية بعد سقوط نظام الأسد

تحتاج العدالة الانتقالية في سورية إلى عدة متطلبات كي تستطيع تحقيق أهدافها، ومن هذه المتطلبات:

الاستقرار النسبي سياسيا وعسكريا وأمنيا، فبالنسبة للاستقرار السياسي، فسورية بحاجة أولا بعد سقوط هذا النظام إلى توحد قوى الثورة وقوى المجتمع المدني والقوى الوطنية على رؤية سياسية متقاربة عن كيفية بناء الدولة ومؤسساتها، وكيفية العبور بالدولة والمجتمع إلى مرحلة التحول الديمقراطي، كما أن توحيد الرؤية مهم في تكوين الانطباع لدى المجتمع الإقليمي والدولي كي يكونوا اكثر استعدادا لمساعدة سورية على النهوض وترميم المجتمع والمؤسسات، حيث ستحتاج سورية إلى كافة أشكال الدعم المادي والمشاركة عن طريق الخبراء والاستشاريين وغيرها من أشكال الدعم. وعلى المستوى الأمني والعسكري، فهنالك حدود دنيا من الأمن مطلوبة في بداية مسار العدالة الانتقالية كي لا يكون العامل الأمني عائقا في وجه العاملين على تطبيق آليات العدالة الانتقالية، كما أن المؤسسة العسكرية بحاجة لأن تأخذ ملامح واضحة ونظاما محددا من أجل أن لا تتدخل في الحياة السياسية والعامة في الدولة ولا تتعدى على اختصاصات المؤسسات الأمنية، ولا تهيمن على المؤسسات التي ستقوم على تطبيق ومراقبة مسار العدالة الانتقالية في سورية.

توفر الدعم بكافة أشكاله ومن جهات عدة، فلكي تبدأ سورية بمسار العدالة الانتقالية بالشكل المأمول الذي من المفترض أن يفضي إلى نتائج إيجابية، تحتاج إلى دعم مادي وأمني وتحتاج إلى خبراء وتعاون مؤسسات ومراكز حقوقية ومتخصصة في مجال العدالة الانتقالية، كما أنها بحاجة إلى هيئة دولية ترعى وتراقب مشروع العدالة الانتقالية في سورية. والأهم من كل ذلك الدعم الذي تحتاجه

[1] وثيقة اليوم التالي، ص٣٤

من الشعب السوري ذاته ومن مؤسسات المجتمع المدني التي من المفترض أن تكون شريكا أساسيا في صياغة مشروع العدالة الانتقالية في سورية.

وجود الإرادة السياسية الحقيقية لدى الحكومة الانتقالية لتنفيذ مشروع العدالة الانتقالية، وإلا سوف تتدخل بشكل سلبي لتشتيت جهود المؤسسات والأفراد العاملين على تنفيذ مشروع العدالة الانتقالية في سورية، وتعيق عملهم، الأمر الذي يعد خطرا كبيرا على سورية وشعبها وعلى ثورتها العظيمة من أن تتدخل ايدي خفية وتسير تحركات الحكومة الانتقالية من أجل تنفيذ مآرب أخرى، سواء من أجل الضغط باتجاه ثورة مضادة، أو من أجل الالتفاف على الثورة واستغلالها، أو قد يكون هنالك نوايا لاحتكار الثورة والدخول من جديد في دوامة التسلط والاستبداد. لذلك لابد أن يكون السوريون حذرين إلى أقصى الحدود في مراقبة ما سيحدث أولا بأول بعد سقوط النظام.

نشر الوعي بأهمية العدالة الانتقالية في المجتمع السوري وفي الأوساط السياسية، إذ لابد أن يكون هنالك جهد منظم إعلامي اجتماعي ثقافي من أجل نشر ثقافة العدالة الانتقالية كي لا تكون المواضيع التي تطرح غريبة على سمع وفهم المواطن السوري، لأن العدالة الانتقالية معنية بكل فئات الشعب السوري، ومن حق المواطن السوري أن يعرف كيف يمكن للعدالة الانتقالية أن ترد له حقوقه وترد له الاعتبار وتعوضه عما ارتكب في حقه من انتهاكات سواء في الثورة أو خلال عقود حكم النظام الاستبدادي الأسدي، والأهم من ذلك هو كيف تستطيع أن تمنع تكرار مع حدث في الماضي له ولكافة الشعب وللوطن.

## تحديات العدالة الانتقالية في سورية مابعد الأسد[٢]:

**أولا: انقسام المجتمع**: ويعتبر العامل الطائفي الذي ترسخ وتفاقم في الثورة السورية الأخيرة من أهم العوامل التي ستشكل تحديا بعد سقوط النظام.

**ثانيا: عدم كفاية الموارد الأساسية**: إن العقوبات المفروضة على سورية أدت إلى تدهور وضعها الاقتصادي وتدهور الموارد الأساسية التي من الممكن أن يعتمد عليها في تطبيق العدالة الانتقالية، لذلك سيكون تأمين الموارد أحد مصادر القلق لمن سيدير عملية العدالة الانتقالية في سورية بعد سقوط النظام.

**ثالثا: القدرة المحدودة والشرعية المهددة**: ويقصد بها عدم أهلية أغلب الموظفين في مؤسسات الدولة على الحالية على المشاركة في تطبيق العدالة الانتقالية، بالإضافة على عدم ثقة المواطنين في هذه المؤسسات وأفرادها مما يقلص من شرعيتها وإمكانية إشراك أفرادها في تطبيق العدالة الانتقالية.

**رابعا: الحاجة العاجلة إلى المساءلة**: نظرا للكم الهائل من الانتهاكات وحجم المواطنين السوريين الذين تعرضوا لانتهاكات صارخة على يد رموز النظام السابق، فسيكون هنالك حاجة

---

[٢] أنظر وثيقة اليوم التالي، ص٣٦-٣٧

ماسة إلى تعجيل عملية المساءلة والمحاسبة بالذات للرموز والقادة الأمنيين والعسكريين والسياسيين الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عما حدى، وذلك تفاديا لأعمال انتقامية، ولغضب الشعب السوري.

## تاسعا: آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سورية ما بعد الأسد

تتمحور عملية تطبيق العدالة الانتقالية في أي بلد حول آليات معينة وهي المحاكمات، وتقصي الحقائق، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، وحماية الذاكرة. وقد لوحظ في التجارب السابقة لتطبيق العدالة الانتقالية أن كل بلد لديه خصوصية ويتم التركيز على بعض الآليات أكثر من غيرها، وذلك بحسب طبيعة وحجم الانتهاكات التي كانت تمارس في المراحل السابقة. إلا أننا في الحالة السورية نجد أن جميع هذه الآليات لها أهمية قصوى من أجل إنجاح مسار العدالة الانتقالية في سورية، ويمكن لنا أن نتناولهم كالآتي:

### تقصي الحقائق:

إن كشف الحقائق يعد حجر الأساس في العدالة الانتقالية، حيث أن بقية الآليات تعتمد عليها إلى حد كبير، وفي حالة سورية فإن الحقائق ستحتاج إلى عمليات منظمة وواسعة وكوادر متخصصة من أجل الوصول إلى الحقائق، إذ إن أغلب الانتهاكات التي اقترفها النظام الأسدي في حق الشعب السوري قد حدثت في الخفاء، وإلى الآن لا نعلمها جميعا برغم الكم الهائل الذي نعرفه عن الانتهاكات هناك.لذلك فإن تشكيل هيئة أو لجنة لتقصي الحقائق في الانتهاكات التي اقترفها النظام السابق في سورية، وتوفير كافة الدعم والحماية لها يعد أولوية من شانها أن تحدد مدى نجاح تطبيق بقية الآليات.

ولا بد من الانتباه إلى الفترة المستهدفة في كشف الحقائق، هل ستقتصر على الانتهاكات التي حصلت خلال الثورة السورية الأخيرة، أم أنها ستشمل انتهاكات النظام الأسدي منذ تسلمه إلى الآن. وقد يكون من الافضل أن يكون هنالك أولويات بحيث تمر عملية كشف الحقائق بمراحل أولها كشف الانتهاكات التي حصلت خلال الثورة الأخيرة، وبعدها يتم البحث في المرحلة الثانية في الانتهاكات التي حصلت خلال حكم بشار الأسد، ثم خلال حكم حافظ الأسد. وعلى الأرجح سيأخذ مسار العدالة الانتقالية في سورية وقتا طويلا لاستكمال أهدافه، وذلك نظرا للحجم الهائل للانتهاكات والأعداد الضخمة التي تضررت من هذه الانتهاكات.

### المحاكمات:

تستخدم المعلومات والحقائق التي يتم الكشف عنها في النظر في القضايا التي يتم تحويلها إلى المحاكم المتخصصة بالانتهاكات سواء انشئت تلك المحاكم لفترة محددة للنظر فقط في القضايا المرتبطة بمسار العدالة الانتقالية، أو كانت من تخصص المحاكم التقليدية، في كلتا الحالتين يتم التنسيق مع لجنة تقصي الحقائق للحصول على المعلومات اللازمة من أجل إصدار الأحكام العادلة وإنصاف المواطنين الذين وقع عليهم الظلم ومورست ضدهم الانتهاكات المختلفة، ممن تقدموا إلى

المحاكم بقضايا من أجل إنصافهم والاقتصاص ممن قاموا بتلك الانتهاكات، والحصول على التعويضات المناسبة عما حدث لهم.

وفي الحالة السورية فإن هذه المحاكمات لها أهمية بالغة، فالشعب السوري يطالب منذ الآن قبل أن يسقط النظام بأن تتم محاكمة بشارومن معه من القادة الأمنيين والعسكريين والشخصيات المتنفذة المسؤولة عن كل ما حصل مجازر وقتل وتعذيب وعمليات عسكرية ضد مدنيين عل وأبرياء ليس لهم أدنى علاقة بالعمل المسلح ضد النظام او حتى بالمظاهرات السلمية والمقاومة المدنية. إن هنالك ذاكرة مليئة بالحزن والقهر طبعها النظام بدمويته في وجدان الشعب لابد لها أن تتطهر من الألم وذلك بالاقتصاص من الجلادين، وإلا فإن اولئك الذين تعرضوا للانتهاكات سيشكلوا حالة من الاحتقان تؤثر دون شك في الأمن المجتمعي وفي الاستقرار الداخلي لسورية، وذلك لأن تلك الشريحة ليست حالات فردية أو أعداد غير مؤثرة، فهنالك غير من تعرضوا للقتل والتعذيب النفسي والجسدي المباشر وعائلاتهم، اللاجئين والنازحين، كل من تعطلت حياتهم وتضرروا بشكل كبير من ممارسات النظام السوري ومن الخراب الذي حصل في سورية نتيجة تلك الممارسات. وإن الحرص على عدالة هذه المحاكمات وتنفيذ الأحكام الصادرة عنها إضافة إلى أنها ترد الحقوق إلى المتظلمين، إنها أيضا تساهم في منع تكرار ما حصل من انتهاكات وردع كل من تسول له نفسه في المستقبل أن يعبث في مستقبل سورية ويرتكب انتهاكات مماثلة ممن سيستلمون إدارة الدولة.

## إصلاح المؤسسات:

منذ وصول الأسد الأب إلى السلطة بدء بإحداث تغيير نوعي وممنهج في مؤسسات الدولة وعلى الأخص الأمنية والعسكرية، فأصبحت تلك المؤسسات تعج بالموالين للأسد سواء من الطائفة العلوية أو من البعثيين، إذ دأب على تحويل الطائفة والحزب إلى مفرخة دائمة لموظفي الدولة في جميع مؤسساتها، ووضع العلويين والبعثيين في المراكز القيادية في الجيش وفي الأمن بحيث يضمن الولاء الكامل لتلك المؤسسات، وكانت الأولوية لهم في أي وظيفة في الدولة، واستمر الحال على ما هو عليه في عهد بشار الأسد.

مما سبق تتضح لنا أهمية إصلاح مؤسسات الدولة في سورية، من أجل الدخول في عهد جديد، فلا يتصور أحد من الثوار أو الشعب أو ضحايا الانتهاكات أن تبقى تلك المؤسسات على حالها أو حتى أن لا يحدث فيها تغييرا جذريا ينسف عقليتها الاستبدادية والمبنية على التعامل اللاإنساني مع المواطن السوري العادي الذي لا يدين بانتمائه للنظام ولا يشارك بطريقة أو بأخرى في دعمه. فالمنتظر إذن أن يتم إعادة هيكلة تلك المؤسسات، ومحاسبة موظفيها ممن تورطوا في دماء الشعب السوري وفي الانتهاكات الجسيمة لحقوقه، والتاكد من كفاءة الموظفين فيها، والعمل على تدريبهم على القوانين الجديدة التي سيعملون ضمنها.

**وهنالك بعض الملاحظات لابد من الإشارة إليها هنا:**

**أولا:** عدم استهداف كل من ينتمي إلى الطائفة العلوية وإلى حزب البعث في مؤسسات الدولة، دون التأكد من ضلوعه في الانتهاكات وإصراره على الولاء للنظام السابق حتى بعد سقوطه. إذ أن هنالك الكثير من اولئك الموظفين سواء من العلويين أو من حزب البعث كانوا موالين للنظام الأسدي من باب الحيطة أو من باب الاستغلال، وقد تكون ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية الصعبة هي التي دفعتهم لإظهار الولاء، وهؤلاء لا يعاملون معاملة من كان ولاؤه عقائديا ومتعصبا للنظام، ومن دعم النظام بكل ما يستطيع وشارك في أعماله اللإنسانية.

**ثانيا:** تجهيز بدائل وكفاءات لمن سيتم استبعادهم من مؤسسات الدولة حتى لا يحدث فراغ يؤثر على سير عملية الإصلاح في تلك المؤسسات، وعلى تقديم خدماتها للمواطنين. ولابد من مراعاة الكفاءة والأهلية والوطنية في تلك الكوادر كي تكون قادرة على العطاء وعلى إحداث التغير المأمول في عمل تلك المؤسسات.

ثالثا: تفعيل آلية لمراقبة أداء الموظفين، وذلك لتكريس عملية الإصلاح والتأكد من تحقيقها للأهداف المتوخاة في المرحلة الانتقالية والتأسيس لتغير طويل المدى ومستقر في بنية تلك المؤسسات وثقافة العمل داخلها.

## جبر الضرر:

(تهدف مبادرات جبر الضرر إلى معالجة الأضرار التي تسببت بها هذه الإنتهاكات. فتكون على شكل تعويض عن الخسائر التي تم تكبدها، ما يساعد على تخطي بعض تبعات الإنتهاكات. ويمكن أيضا أن تكون موجهة نحو المستقبل – بالعمل على إعادة تأهيل الضحايا وتأمين حياة أفضل لهم– ومساعدة على تغيير الأسباب الكامنة وراء تلك الإنتهاكات.)[٣]وبحسب المركز الدولي للعدالة الانتقالية، فإن طريقة التعويض الأكثر فاعلية وعدالة هي تلك المبنية على المشاورات الحرة والهادفة مع الضحايا أنفسهم. [٤]

وفي سورية هنالك عدة فئات تحتاج إلى جبر الضرر، وتختلف هذه الفئات في شدة الضرر الذي تعرضت له، وفي نوعه، وفي طريقة التعويض المناسبة لهم، ومن هذه الفئات:
ذوي الشهداء والقتلى الذين قضوا بسبب النظام الأسدي.

الجرحى وأصحاب الإعاقات الدائمة ممن أصيبوا خلال الثورة السورية الأخيرة أو من ممارسات النظام الأسدي خلال فترات حكمه.

المرضى النفسيين ومن تصيبهم حالات نفسية صعبة بسبب ما تعرضوا له من انتهاكات وبسبب الإرهاب والتهديد التي تعرضوا لها، وعلى الأخص من تعرض للتعذيب على يد عناصر الأمن والشبيحة

---

[٣] جبر الضرر، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/reparations

[٤] أنظر المرجع السابق.

والجنود، والنساء اللواتي تعرضوا للاعتداء، والأطفال الذين تعذبوا أو شاهدوا التعذيب والقتلى والخراب بأعينهم.

الأشخاص الذين خسروا أملاكهم ومصالحهم سواء ما تم تدميره أو الاستيلاء عليه من قبل النظام الأسدي.

وغيرهم الكثير من الفئات، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار وضع معايير لترتيب الاولويات في الحصول على التعويضات المادية والمعنوية لتلك الفئات إذ لا يمكن مقارنة من فقد ابنه او أحدا من عائلته، بمن فقد مثلا متجرا أو تعطل موسم زراعته. وتحتاج سورية المستقبل إلى دعم كبير من المجتمع الإقليمي والدولي وإلى تعاون واسع من المواطنين السوريين أنفسهم من اجل تعويض المتضررين بسبب النظام الأسدي الذي سيترك وراءه إرثا ثقيلا من الخراب والأذى على كافة المستويات.

## حماية الذاكرة:

تستهدف آليات حماية الذاكرة، حفظ الذاكرة الجماعية للشعب السوري، وتكريس التاريخ الناتج عن تقصي الحقائق عوضا عن التاريخ المزيف الذي كان يدرس في المدارس والجامعات في سورية، وجعل هذا التاريخ مرتبطا بمعالم عامة من أجل أن يعرفه العامة والسواح والأجيال القادمة. كما انها تستهدف تكريم الشهداء وضحايا الثورة من خلال تخليد ذكراهم و ذكر اسماءهم وأعمالهم البطولية. لذلك يمكن أن تقام نصب تذكارية ومتاحف عامة في سورية تنشر فيها أسماء شهداء الثورة وصورهم وما قدموه للثورة، ويتم ذكر الشخصيات المهمة التي قادت الثورة وضحت من أجل سقوط النظام ونجاح الثورة.

إن تطبيق آليات العدالة الانتقالية في سورية بعد سقوط النظام الأسدي، مرهون بلا شك إلى تضافر عمل جميع المجموعات المتخصصة في كل آلية من الآليات على حدى، وفي العمل التعاوني بينها، إذ أن هذه الآليات تحتاج لكي تنجح إلى بعضها البعض، وإلى فريق عمل مخلص حريص على تحقيق الأهداف المتوخاة من كل من الآليات، ومن التكامل بينهم.

## عاشرا: النتائج

العدالة الانتقالية مهمة من أجل استقرار المجتمعات التي كانت تعاني من صراعات أو انتهاكات منظمة لحقوق الإنسان، فهي تفيد في استشفاء تلك المجتمعات ومنع تكرار مثل تلك الانتهاكات في المرحلة الجديدة من حياة الشعوب التي تعرضت لها.

تواجه العدالة الانتقالية العديد من التحديات خلال تطبيقها على الأرض، إذ أن المرحلة الانتقالية التي تفعل خلالها آليات العدالة الانتقالية تكون مختلطة من حيث خصائصها، فهي تجمع بين خصائص المرحلة السابقة والجديدة وتكون فيها القوى القديمة التي ساهمت في الانتهاكات موجودة بجسدها وامتدادها الاجتماعي وإن لم تكن ذات نفوذ مباشر في مؤسسات الدولة.

إن التاريخ الإسلامي يحتوي على الكثير من الأمثلة الرائدة والمثالية في مجال العدالة الانتقالية، وإن لم تكن التسمية موجودة وقتها، إلا أن القيم التي تبنى عليها العدالة الانتقالية تجسدت في سلوك الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه والكثير من القادة المسلمين، حيث كانوا يتحرون العدالة والمساواة دائما وعلى الأخص عندما يكونوا في موقع المنتصر.

إن تجارب العدالة الانتقالية في التاريخ الحديث لم تكن مشرقة تماما، فمنها ما نجح نجاحا جزئيا ومنها ما فشل فشلا ذريعا، فلا توجد تجربة نجحت نجاحا كاملا في تحقيق اهداف العدالة الانتقالية وتطبيق آلياتها.

إن كل من دول الربيع العربي (تونس، و مصر، و ليبيا، واليمن) دخلت مسارات مختلفة للعدالة الانتقالية، وتعد تجربة تونس الأكثر وضوحا ونجاحا حتى الآن، فالتجربة في مصر رغم صدق وإخلاص من يتولون إدارة الدولة في هذه المرحلة إلا أن الفلول والقوى السياسية الأخرى متربصة بالرئيس مرسي وبالأخوان وهنالك عوائق منعت كثير من الخطوات الجادة والمهمة في مسار العدالة الانتقالية، كما أن الوضع في اليمن ليس أحسن حالا إن لم يكن أسوء، إذ أن رموز النظام السابق مازال عدد كبير منهم في مواقع السلطة مقاومين لأي تغيير يضر بمصالحهم، أما ليبيا فيشكل التحدي الأمني العامل الأهم الذي يعيق تطبيق آليات العدالة الانتقالية إلا أن هنالك عدد من الخطوات النوعية التي خطتها ليبيا الجديدة في طريق التغيير وتحقيق أهداف العدالة الانتقالية.

إن الثورة السورية لها خصوصية في حجم وشدة الانتهاكات الحاصلة سواء خلال نضال الثوار من أجل إسقاط النظام الأسدي، أو خلال العهد الأسدي منذ ١٩٧٠ إلى ما قبل الثورة الأخيرة، الأمر الذي يجعل من العدالة الانتقالية ضرورة ملحة في جميع آلياتها من أجل إعادة بناء سورية الجديدة.

ستواجه المرحلة الانتقالية في سورية تحديات كبيرة خلال مسار العدالة الانتقالية تتمثل في التحديات الامنية والاقتصادية والخبرات وغيرها.

## حادي عشر: التوصيات

يوصي البحث بضرورة التحضير للعدالة الانتقالية في سورية منذ الآن، وأن تشكل قوى المعارضة السورية هيئة أو لجنة للتخطيط لمسار العدالة الانتقالية في سورية المستقبل.

يوصي البحث بالتعمق اكثر في دراسة كل آلية من آليات العدالة الانتقالية على حدى، ودراسة آفاق تطبيقها في سورية بعد سقوط النظام الأسدي.

يوصي البحث بالاستفادة من تجارب دول الربيع العربي في العدالة الانتقالية من خلال انتداب متخصصين من جانب قوى المعارضة السورية للتشاور مع القائمين على تنفيذ مسار العدالة الانتقالية في تلك الدول في إمكانية الاستفادة من نجاحاتهم وإخفاقاتهم، وفي إمكانية التعاون معهم مستقبلا بعد سقوط النظام الأسدي.

يوصي البحث بتخصيص منح دراسية وتدريبية للتخصص في مجال العدالة الانتقالية سواء على الجانب النظري أو التطبيقي، وذلك لإعداد كوادر سورية ذات كفاءة عالية في مجال العدالة الانتقالية.

## ثاني عشر: خاتمة

تبدأ الثورات بتحقيق اهدافها لحظة سقوط النظام المستبد، إذ تنتقل إلى مرحلة تحتاج فيها إلى جهود جميع فئات المجتمع وليس فقط إلى الفئات التي كانت تشارك في الثورة سواء بشكل سلمي أو مسلح، فالمراحل التي تلي سقوط الأنظمة المستبدة مشحونة بالتجاذبات والتوترات السياسية والاجتماعية وبالتحديات الاقتصادية والأمنية. وفي ظل كل هذه الاجواء لا بد من وضع مخطط لمسار العدالة الانتقالية والبدء في تنفيذه، وهو ما نأمل أن يتم العمل عليه من قبل قوى المعارضة السورية قبل حتى أن يسقط النظام لما له من أهمية بالغة في الحد من مخاطر المرحلة الانتقالية وتحدياتها، ولابد أيضا من جعل المجتمع السوري الذي عانا ما عاناه في ظل النظام الاسدي الاستبدادي شريكا أساسيا في تطبيق العدالة الانتقالية.

## ثالث عشر: المراجع

-وثيقة مشروع (اليوم التالي)

- http://www.alamatonline.net/l3.php?id=9536

http://www.thaqafaonline.com/2011/08/blog-post_7961.html

-عبد الحسين شعبان، (العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٨-٠١-٢٦. متاح على الرابط التالي: http://www.dctcrs.org

-سيادة القانون والعدالة الانتقالية، في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٤، UN doc.S/2004/616فقرة٧.
http://www.arabtj.org/print1.php?idC=2&path=www.arabtj.org/news.php?idC=2
-مقتطفات من وثيقة المركز الدولي للعدالة الانتقالية على الرابط الآتي:
http://www.amnestymena.org/ar/Magazine/Issue14/Trials.aspx
http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/truth-and-memory
- رضوان زيادة، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي، موجود على الرابط الآتي:
https://www.aswat.com/files/Transitional%20Justice%20Sur-Ar.pdf
http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/reparations
http://www.alchourouk.com/Ar/pdf.php?code=517474
-سمير ديلو، برنامج المنبر السياسي:العدالة الانتقالية، قناة الوطنية التونسية.
-عبد المعطي ذكي إبراهيم، المرحلة الانتقالية دراسة تحليلية، موجودة على الرابط
http://www.alamatonline.net/l3.php?id=9536
زياد عبد التواب، القوانين المتعلقة بالعزل السياسي والعدالة الانتقالية، ص٤
-معاهدة فرساي، ويكيبيديا
-فيلم وثائقي عن الحرب العالمية الأولى، اليوتيوب.
-الامم المتحدة، و قوات الحلفاء، ودول المحور، ويكيبيديا ;
موقع جريدة البينة .
-حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، ويكيبيديا (أغسطس ٢٠١٢).
http://www.muadi.com/Falasteen/artikel/alomaria.htm
-د.راغب السرجاني، خط الزمن، العهدة العمرية، http://www.youtube.com/watch?v=5iTLjfkD9Io
-صلاح الدين الأيوبي وتحرير القدس، http://www.youtube.com/watch?v=arbJxMp9KjA
-الثورة الفرنسية، ويكيبيديا،
- فيلم الثورة الفرنسية فيلم وثائقي، قناة العربية.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=639896&eid=6744
-سمير ديلو، لقاء مع قناة الجزيرة مباشر.
/http://arabic.rt.com/news_all_news/news/590106
http://www.aljazeera.net/news/pages/6c2061f1-57e2-4af3-a858-aa097a3ca04c
-جبر الضرر، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/reparations
-قراءات ومتابعات الباحثة للمواضيع ذات العلاقة بموضوع البحث.
في ٢٠١٣/٢/٩ الموافق ١٤٣٤/٣/٢٩